

الأحكام التي يجوز استئنافها وأثره في عناصر الحكم  
دراسة تحليلية مقارنة

هادی محمد عبدالله<sup>1</sup>، کارمزد محمود عبدالله<sup>2</sup>

<sup>1,2</sup> كلية القانون، جامعة السليمانية، السليمانية، العراق

Email: [hadi.abdulla@univsul.edu.iq](mailto:hadi.abdulla@univsul.edu.iq)<sup>1</sup>, [karmandabdullah991@gmail.com](mailto:karmandabdullah991@gmail.com)<sup>2</sup>

### الملخص:

لأي شخص الحق في أن يُنظر النزاع في دعواه مرتين، مرة أمام محكمة الدرجة الأولى، وأخرى أمام محكمة أعلى " ثاني درجة" وهي محكمة الاستئناف، وهو مبدأ أساسي من مبادئ النظام القضائي، فحين ترفع دعوى أمام المحكمة الابتدائية، يجب على هذه المحكمة ان تنتظر الدعوى وتفصل في موضوعها وتحسم إدعاء الشخص، بقبوله وتقرير حقه، أو برفضه وإنكار هذا الحق عليه. وبعد ذلك يطرح النزاع من جديد أمام محكمة أعلى من محكمة الموضوع، كي تعيد هذه المحكمة الفصل لمّا رفع عنه الاستئناف من موضوع الإدعاء مرة أخرى، وعلى المحكمة " الإستئنافية" أن تنتظر موضوع النزاع لمّا طعن فيه من موضوع النزاع ثانيةً لتتأكد مما إذا كان حكم الدرجة الأولى قد طبق حكم القانون تطبيقاً صحيحاً فتؤيده، أو أنه لم يفصل في النزاع بصورة صحيحة ولم يعط صاحب الحق حقه فتفسخه وتصدر حكماً آخر بدله.

هذا هو نظام التقاضي على درجتين، وبالتالي يعتبر من الضمانات الضرورية لحسن القضاء وتحقيق العدالة.

عالجنا في هذا البحث الأحكام القابلة للإستئناف في قانون المرافعات المدنية العراقي والقوانين المقارنة وهي قانون المرافعات المدنية والتجارية المصري، وقانون الإجراءات المدنية لدولة الإمارات العربية المتحدة وقانون الإجراءات المدنية الفرنسي، وثم نتكلم عن أثر الإستئناف في عناصر الحكم وأثره في الخصوم، والأدلة والطلبات الجديدة، وفي الحكم القضائي بذاته.

قسمنا هذا البحث إلى مبحثين، نبحث في المبحث الأول عن ماهية الأحكام التي يجوز إستئنافها، ونقسم هذا المبحث إلى مطلبين، المطلب الأول يخص مفهوم الإستئناف، والمطلب الثاني يخص الأحكام التي يجوز إستئنافها، وفي المبحث الثاني نتحدث عن أثر الإستئناف في عناصر الحكم في مطلبين هما: المطلب الأول: أثر الإستئناف في الخصوم وطلباتهم، والمطلب الثاني أثر الإستئناف في الأدلة والحكم القضائي بذاته، وتختتم البحث بأهم النتائج المستخلصة وكذلك أهم التوصيات المقدمة.

**الكلمات المفتاحية:** التفاضل، في درجتين، محكمة الاستئناف، العملية القضائية، المتقاضون، الأحكام القانونية.

### یوخته:

شايانى باسە لەداۋاي شارستانيدا ھەموو كەسنىڭ مافى ئەۋەى ھەيە ئەۋ دۆسيەيەى لەبەردەم دادگادايە دوو جار سەيربەكرىت، جارنىڭ لەبەردەم دادگاي دەرمجەى يەكەم (دادگاي بەرايى)، جارى دووم لەدادگايەكى بالاتر لەخۆى كە دادگاي دەرمجەى دوم (دادگاي پىداچوونەۋە)، يە، ئەمەش بىنەمايەكى سەركى سىستىمى دادومرەيە، كاتىك داۋايەك تۆمار دەكرىت لەبەردەم دادگاي بەرايى پىنويستە ئەۋ دادگايە بەداۋاكەدا بىروات و بابەتەكە يەكلابكاتەۋە بانگەشەكانى داۋاكار حەسەم بىكات ئىتر چى بەبىر ياردان بىت لەسەم بانگەشەكەى و حوكەم دان بۆى باخۇدە رەدەكر دىنەۋەى داۋاي داۋاكار .

دواتر ئهم دۆسيهيه لمبردم دادگايهكي بآلاتر نمايشدهكرنيت بۆيمكلاكر دنهوهي بابهتي داواكه، پيوسته لمسر ئهو دادگا بالايه (دادگاي پيداچوونهوه) سهرلمنوي تيروانين بو دۆسيهكه بكات و برياري تيدا بدات نايا ئهو بريارهي دادگاي دهرمهجي يهكم دهر يكر دوه برياريكي دروستبووه و بهگويهره ياسه لهكاتهدا پشتگيري بريارمهكي دهكات، ياخود بريارمهكي دروستنهبووه و پآپشتي ياسايي نهبووه لهو كاتهدا برياري دادگاكه ههلهوه شيننيتمه ياخود گور انكاري و ههموار لهناوهرۆكهكهي دهكات بهزيادكر دن بيان كه مكر دني چهند برهگيهك و پاشان گهراندنهوهي بو دادگاكه بهمه بهستي چاكر دنهوهي ههلهكان و دووباره برياردان نيتيدا بهشتو از ئكي دروست.

وهسيستمى دادومرى دوو دهرهجيى (التقاضي على درجتين) گرهنتييهكى گرنگه بۆ بهديهيئانى دادپهرومى و دادومرييهكى دروست.

لهم تويزينهوميهماندا باسى تيههلچوونموه نمو حوكمانه دهكهن كه ريگهپندراون لهبردم دادگاي تيههلچوونموه ببينرين، دواتر باسى ناسهوارى تيههلچوونموه دهكهن لهسهر رهگزمكانى حوكم (أثره في الخصوم والطلباتهم، وأثره في الأدلة والحكم القضائي بذاته).

تويزينهوميهمان پيگهاتووه له دوو دهرهزه (مبحث) بهمشيوهيه: مبحي يهكم باسى نمو نهحكامانه دهكهن كهشياون بۆ تيههلچوونموه، نمو (مبحث) ه دابهشدهكهن بۆ دوو تهومر (مطلب)، مگلبى يهكهمان تهرخانكدوه بۆ چهكى تيههلچوونموه، له مگلبى دووهدا باسى نمو نهحكامانه دهكهن كه گونجاوه لهبردم دادگاي تيههلچوونموه تيروانينيان بۆ بكرت.

مبحثى دووهمان تايبهتكدوه بۆ ناسهوارى تيههلچوونموه لهسهر رهگزمكانى حوكم، نمو (مبحث) ه دابهشدهكهن بۆ دوو تهومر (مطلب)، مطلبى يهكم ناسهوارى لهسهر ركابهركان و داواكاربيهكان (الخصوم وطلباتهم)، تهومرى دووم ناسهوارى لهسهر بهلگمو خودى حوكمى دادومرييهكه، لهكو تايشدا درنجام و پيشنارمکان لهگل ليستى سهراوه بهكارهاتووكان دمخهينروو. **كليله وشهكان:** دادگايكردى دوو ناست، دادگاي تيههلچوونموه، پروسه دادومرى، داواكاران، بريارى ياسايى.

## Abstract:

The person, whoever, is entitled for his dispute or action to be viewed or heard twice, once before a first instance court and once before a higher second instance court, which is the court of appeal. This is a basic principle within the judicial system \_ when the lawsuit is filed to the preliminary court and adjudicate its subject matter, setting the persons claim, whether by approving his claim or by reversing it.

Then the dispute is once brought again before a court higher than the first instance court so as “the first” can adjudicate the dispute for the second time. This court which is “the court of appeal” must hear or view the subject matter of the dispute once again. So as to make sure whether or not the first instance court had applied the law correctly, and here the court of appeal will approve it, or it made a mistake, not correctly issuing the ruling, not giving the right to the person that is worthy to it. These later vests the court of appeal to reverse the ruling and issue the an alternative ruling.

This is the double instance litigation, and it is considered as one of the necessary guarantees for the good judicial process and for achieving the equality.

Within this research paper we dealt with rulings that are appealable in the Iraqi pleading law and the other comparative laws (The Egyptian law of Civil and commercial pleadings, The civil procedures of the United Arab Emirates and the Civil procedures Law of France). Then we talk about the effect of the appeal on the elements of the ruling and on the litigants and on the new evidences and requests, and on the judicial itself.

This research has been divided into two chapters. At the first one we deal with essence of the ruling that are possible to be appealed, This chapter is subdivided into two questions\_ The first question is devoted to the notion of appeal and the second question is for the rules that could be appealed. At the second chapter we talk on the effect of appeal on the elements of the ruling. This is distributed on two questions. The first question is on the effect of appeal on the litigants and their requests, while the second question is for the effect of appeal on the evidences and the judicial ruling itself. The final part summary is for the findings and the recommendations we got.

**Keywords:** Double instance litigation, Court of appeal, Judicial process, Litigants, Legal rulings.

## المقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.. أما بعد، فإن مقدمتنا هذه تنوزع إلى المحاور الآتية:

### أولاً: مدخل إلى موضوع البحث، وسبب إختياره

الإستئناف هو من أهم الوسائل التي تكفل حسن سير القضاء، وضمانة من ضمانات الحرية الشخصية للأفراد، كما أن الإستئناف يحقق الإشراف على قضاة محاكم الدرجة الأولى من قبل قضاة محاكم الدرجة الثانية، مما يحملهم على توخي الدقة، والعناية بأعمالهم، والتزام العدالة في أحكامهم.

ويعتبر الإستئناف طريق طعن عادي، ومن أكثر طرق الطعن شيوعاً في العمل، كما يعتبر الوسيلة التي يطبق بها مبدأ التقاضي على درجتين، والذي يعتبر من المبادئ الأساسية في التنظيم القضائي، أما من الناحية النظرية، فقد كان التصور لقضاء الدرجة الثانية أنها وسيلة لمراقبة حكم الدرجة الأولى، وبهذا ينتهي حكم الدرجة الثانية بتأييد أو عدم تأييد ذلك الحكم، وأما أنها وسيلة لإعادة النظر في نفس القضية بنفس السلطات والواجبات التي كان يتمتع بها قاضي الدرجة الأولى ولكن رفع عنه الإستئناف فقط.

### ثانياً: أهداف البحث: تهدف هذه الدراسة إلى:

- 1- بيان الطعن بالإستئناف ومفهوم الأثر الناقل للإستئناف، بصفته إحدى طرق الطعن.
- 2- بيان الأحكام التي يجوز إستئنافها في قانون المرافعات المدنية العراقي والقانون المرافعات المدنية والتجارية المصري، وقانون الإجراءات المدنية الإماراتي، وقانون الإجراءات المدنية الفرنسي.
- 3- بيان أثر الإستئناف في عناصر الحكم بمعنى أثره في الخصوم والطلبات والأدلة الجديدة، وأثره في الحكم القضائي.

### ثالثاً: مشكلة البحث

تتجسد اشكالية هذا البحث في أن المشرع العراقي عند معالجته لموضوع الأحكام التي يجوز الطعن بها إستئنافاً، مم تكن هذه المعالجة بالمستوى الطموح، فلم تكن النصوص المتعلقة بها في قانون المرافعات كافية للإلمام بهذا الموضوع المتشعب من جميع جوانبه، فبالرجوع إلى قانون المرافعات المدنية العراقي، نجد أن المشرع قد عالج موضوع البحث بمادة واحدة فقط هي (المادة 185)، بخلاف المشرع المصري الذي عالج الموضوع وفق إطار قانوني واسع، وكذلك القوانين المقارنة أيضاً، فقد إشتملت على العديد من المواد، والتي تضمنت كل ما يتعلق بحوثيات و جوانب موضوع البحث.

والطلب الجديد بإعتباره يمثل إستثناءً على مبدأ التقاضي على درجتين، أو الأصح هو نتاج تطور مفهوم هذا المبدأ من الإطلاق والجمود إلى المرونة والنسبية، فليس من الصواب ألا تخضع عملية إبداء في الإستئناف لضوابط وقيود، بالرغم من أن التشريعات الإجرائية تتفق على تقيد إبداء الطلب الجديد في الخصومة الإستئنافية.

### رابعاً: أسئلة الدراسة: من التساؤلات التي ستحاول هذه الدراسة لأجابة عليها، لعل أبرزها مايتي:

- 1- ماهي الأحكام المستأنفة التي أجازها المشرع في القانون العراقي، وكذلك المشرع المصري، والإماراتي والفرنسي.
- 2- ماهي أوجه الشبه والإختلاف بين نصوص قانون المرافعات المدنية العراقي الحالي والقوانين المقارنة الثلاث وهي: قانون المرافعات المدنية والتجارية المصري، وقانون الإجراءات المدنية الإماراتي، وقانون الإجراءات المدنية الفرنسي؟
- 3- هل يجوز إبداء الطلبات والدفع الجديدة أمام محكمة الإستئناف؟

### خامساً: منهج البحث

نتبع في دراستنا منهج المقارن بين قانون المرافعات المدنية العراقي الحالي من جهة، وقانون المرافعات المدنية والتجارية المصري، وقانون الإجراءات المدنية لدولة الإمارات العربية المتحدة، وقانون الإجراءات المدنية الفرنسي، كما إتخذنا المنهج التحليلي في هذه الدراسة لتحليل النصوص القانونية ذات الصلة بموضوع دراستنا، وما جاءت به القرارات القضائية في هذا المجال.

## سادساً: خطة البحث

قسمنا دراستنا بعد المقدمة إلى متن وخاتمة، ونقسم المتن إلى مبحثين على النحو التالي:

### المقدمة

#### المبحث الأول: ماهية الأحكام التي يجوز إستئنافها.

المطلب الأول: مفهوم الإستئناف

المطلب الثاني: الأحكام التي يجوز إستئنافها

#### المبحث الثاني: أثر الإستئناف في عناصر الحكم

المطلب الأول: أثر الإستئناف في الخصوم والطلبات

المطلب الثاني: أثر الإستئناف في الأدلة والحكم بذاته.

### الخاتمة

#### المبحث الأول: ماهية الأحكام التي يجوز إستئنافها

لبيان ماهية الأحكام التي يجوز إستئنافها نرى أنه من الضروري تقسيم هذا المبحث إلى مطلبين، نتولى في المطلب الأول بيان مفهوم الإستئناف، وأما المطلب الثاني فنخصصه لدراسة الأحكام التي يجوز إستئنافها.

#### المطلب الأول: مفهوم الإستئناف

لبيان مفهوم الإستئناف يستلزم تعريفه لغةً وإصطلاحاً مع بيان مفهوم الأثر الناقل له في فقرتين:

#### أولاً: تعريف الإستئناف لغةً وإصطلاحاً

##### أ- تعريف الإستئناف لغة

يعرف الإستئناف في اللغة بأنه هو: الإبتداء وأخذ الشيء من أوله<sup>(1)</sup>.

الإستئناف لغة مشتق من كلمة (أَنَفَ)، والأنف جمعه أناف. وأنف كل شيء: أوله، وأنفٌ بضمين، أي لم يرعها أحد كأنه (أستؤنف)، رعيها، وأنفة أيضاً بفتحيتين أي إستتكف. والإستئناف: الإبتداء ويعني أيضاً الإئتفاف، وقلت كذا أنفاً وسلفاً<sup>(2)</sup>. وإستئناف الشيء أو إستتكاف الشيء في حالة عدم رعيها، ولا يبعد المعنى القانوني عن ذلك، فالدعوى إذا لم ترع أمام جهة قضائية وصدر حكم فيها إستتكف منه أحد الأطراف، أجز له تأويله أمام جهة أخرى<sup>(3)</sup>.

وقال ابن فارس<sup>(4)</sup>: (الهمزة والنون والفاء) أصلان منهما يتفرع مسائل الباب منها: أحدهما أخذ الشيء من أوله، يقال استأنفت كذا، أي رجعت من أوله، وانتفتت انتتافاً، ومؤتفت الأمر: ما يبدأ فيه، ومن هذا الباب قولهم: فعل كذا أنفاً، كأنه ابتدأه، ومن ذلك قوله تعالى: " ومنهم من يستمع إليك حتى إذا خرجوا من عندك قالوا للذين أتوا العلم ماذا قال آنفاً، أولئك الذين طبع الله على قلوبهم واتبعوا أهواءهم"<sup>(5)</sup>.

(1) العلامة جمال الدين محمد بن مكرم ابن منظور. لسان العرب. ج 8. ط1. دار صادر. بيروت. بدون تاريخ طبع. ص. 14.  
(2) الإمام محمد بن أبي بكر بن عبدالقادر الرازي. مختار الصحاح. دار الكتاب العربي للطباعة والنشر. بيروت. 1981. ص. 28.  
(3) العلامة جمال الدين محمد بن مكرم ابن منظور. لسان العرب. ج 10. ط1. مطابع كوستا تسوماس. مصر. بدون سنة طبع. ص. 357.  
(4) الذهبي. سير أعلام النبلاء. مؤسسة الرسالة. ج 17. ط3. 1405 هجري. ص. 103- 105.  
(5) سورة محمد. الآية. 16.

## ب- تعريف الاستئناف اصطلاحاً

هو المراجعة أمام محكمة أعلى ضد قرار صادر عن محكمة أو قاض أدنى. وهذه المراجعة هي وسيلة اصلاحية تهدف إلى إصلاح القرار المستأنف. وأنها وسيلة عادية تعود لكل أصحاب العلاقة ما عدا ما منعه القانون صراحة، يكون الاستئناف أساسياً أو تبعياً<sup>(6)</sup>.

إن نظام الطعن بالاستئناف يقوم على فكرة أساسية مفادها إعادة طرح النزاع مجدداً أمام محكمة الدرجة الثانية لكي تفصل فيه على الوجه الذي تتلافى فيه ما شاب الحكم البدائي من أخطاء، وما إعتراه من نواقص، لضمان حسن سير العدالة وإنزال حكم القانون<sup>(7)</sup>.

إن استئناف الحكم المرفوع إلى قاضي أعلى لينظر لما استأنف عنه ثانية له أحكامه في القضاء الإسلامي، ويقصد به الفقهاء إعادة النظر في الخصومة من جديد.

لم يرد في كتب الفقهاء تعريف مصطلح الاستئناف القضائي، كون هذا المصطلح لم يكن مستخدماً لديهم، لكن عملوا بمبدأ الاستئناف، واصطلحوا عليه بالفاظٍ أخرى، مثل: الدفع، وهو قسمان: قبل الحكم، وبعده، ومنه الاستئناف، فقد جاء في درر الحكم شرح مجلة الأحكام: الدفع هو " الإتيان بدعوى قبل الحكم، أو بعده، ومن قبل المدعى عليه، ترد وتزيل دعوى المدعي " <sup>(8)</sup>.

أما استئناف عند الفقهاء الفقه الإسلامي<sup>(9)</sup> هو " البدء بالماهية الشرعية من أولها بعد التوقف فيها وقطعها لمعنى خاص ". إذن المعنى اللغوي للاستئناف والمعنى المستخدم عند الفقهاء يختلف إختلافاً جذرياً عن معنى الاستئناف في القانون، أي ما يقصده فقهاء المسلمين بالاستئناف هو البدء من جديد بالعمل بالماهية الشرعية بعد قطعها بسبب عارض، وسقوط ما مضى من المدة قبل حدوث هذا العارض، حيث يترتب على تحقيق السبب العارض أثناء سريان مدة العمل بالماهية الشرعية أن تنقطع المدة الماضية ومن ثم إعادة العمل بها من جديد<sup>(10)</sup>.

وغاية الاستئناف<sup>(11)</sup> هي أنه هو ضمان قضائية وظيفته أنه طريق لإصلاح العيوب التي تشوب حكم محكمة الدرجة الأولى وتلتزم محكمة الدرجة الثانية وفقاً لهذا الغرض، أن تنتظر في الاستئناف، بذات حدود النزاع المعروض أمام محكمة الدرجة الأولى وفي حدود ما رفع عنه الطعن، هذا هو المفهوم التقليدي للاستئناف<sup>(12)</sup>.

(6) المحامي مورييس نخلة ، الدكتور روجي البعلبكي، المحامي صلاح قطر. القاموس القانوني الثلاثي قاموس قانوني موسوعي شامل ومفصل عربي- فرنسي – انكليزي. ط1. منشورات الحلبي الحقوقية. بيروت – لبنان. 2002. ص. 146.

(7) القاضي لفته هامل العجيلي. طرق الطعن في الأحكام المدنية في ضوء آراء الفقه وأحكام القضاء. مكتبة السهنوري. لبنان- بيروت. 2018. ص. 103.

(8) عبدالله أكبر داود أكبر. استئناف الأحكام القضائية في الشريعة الإسلامية دراسة مقارنة بالقانون الوضعي. رسالة ماجستير الى كلية العلوم الإسلامية- قسم القضاء والسياسة الشرعية. جامعة المدنية العالمية عام 2013 (غير منشور). ص. 17.

(9) وقد ورد في الفقه الإسلام عن الاستئناف: أنه اذا " قضى بحق ثم أمره السلطان بالاستئناف"، " وان لم يسم البينة بالقضية مردودة، تفسخ وتستأنف الحكم فيها". وقيل: " ولو تقدم خصمان الى القاضي فقالا: كانت بيننا خصومة في كذا، فحكم القاضي فلان بيننا بكذا، ونحن نريد أن يستأنف الحكم بإجتهادك، ونرضى بحكمك، وعن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال في خطبته: " البينة على المدعي، واليمين على المدعى عليه "، ووجه الدلالة في هذا الحديث الشريف أنه عام يشمل حالة ما قبل حكم القاضي وما بعد الحكم منه، لأن البينة واليمين يهتدى بهما القاضي في تسببهما لحكمه، فلزمه تحريرهما في المتخاصمين سواء في القضاء الأول أو الثاني. نقلا عن: الدكتور هدى عبدالحميد عبدالقوي. استئناف الأحكام القضائية في نظام المرافعات الشرعية السعودي والمصري دراسة مقارنة بالفقه الإسلامي. المجلة العربية للنشر العلمي. العدد العشرون. 2020. ص. 172، 173.

(10) أ.د. عماد حسن سلمان. الباحث نور ماجد محمد هليل. أحكام استئناف العدة في الفقه والقانون. مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية. ع34. تاريخ النشر 2019/7/1. ص. 3.

(11) الاستئناف هو طريق من طرق الطعن العادية، يهدف الى اصلاح الحكم الصادر من محاكم البداية، إما بفسخه، وإصدار حكم جديد فيه أو تعديل الحكم الابتدائي، وقد نشأ من الناحية التاريخية كنظام يرمي إلى إصلاح الخطأ الذي تقع فيه محكمة البداية. ولكن هذه الفكرة قد تطورت في العصر الحديث. وأصبحت القوانين تنظم الاستئناف على أساس أن حكماً واحداً في النزاع لا يقدم ضمانات كافية، فللخصم أن يحصل على حكمين في نفس النزاع ولو كان الحكم الأول عادلاً وصحيحاً، ويعبر الألمان عن هذا بقولهم: إن خصومة الاستئناف هي (الخصومة الأولى معادة)، فالمرجع ينظم الاستئناف باعتباره طريقاً لإعادة فحص النزاع، وأن محكمة استئناف هي هيئة لا تقع في الأخطاء التي وقد تقع فيها محكمة البداية التي تشكل من حاكم واحد، فهي أقدر منه على حل النزاع حلاً عادلاً وصحيحاً. ضياء شيت خطاب. بحوث ودراسات في قانون المرافعات المدنية العراقي رقم 83 لسنة 1969. معهد البحوث والدراسات العربية. 1970. ص. 299، 300.

(12) د. علي عبدالحميد تركي. نطاق القضية في الاستئناف دراسة تحليلية مقارنة. الطبعة الثانية. دار النهضة العربية. القاهرة. 2009. ص. 20.



والإستئناف هو طريق عادي للطعن في الأحكام التي تصدر من محاكم الدرجة الأولى، عملاً بمبدأ التقاضي على درجتين، ويقصد منه إتاحة الفرصة لمن صدر ضده الحكم من أول درجة، أن يعيد طرح النزاع مرة ثانية أمام محكمة أعلى درجة وأكثر خبرة من المحكمة التي أصدرت الحكم لإعادة الفصل في ذات النزاع مرة ثانية، لذلك لا يجوز كقاعدة عامة طرح طلبات جديدة لأول مرة أمام محكمة الدرجة الثانية<sup>(13)</sup>.

ويرجع النظام القانوني للطعن الاستئنافي إلى اعتبار فلسفي، فالأساس الفلسفي لطرق الطعن في الأحكام يقوم على فكرة العدالة، والعدالة هنا نسبية حيث يصل القاضي إليها في نظره للنزاع العادي في الظروف العادية<sup>(14)</sup>.

ومن جهة أخرى وعلى مستوى العوامل النفسية، فالقاضي والخصوم بشر، ومما جبل عليه البشر الخطأ والنسيان أو الغش، فالإستئناف يهدف إلى معالجة هذه الأمور. فطرح النزاع على قاضي أعلى درجة من القاضي الذي أصدر حكمه يتيح الفرصة لتلافي هذه العيوب<sup>(15)</sup>.

وقد عرّفه الفقه العراقي بحق بأنه: (طريق طعن عادي به يطرح الخصم الذي صدر الحكم كليا أو جزئياً لغير صالحه، القضية كلها أو جزءاً منها أمام محكمة أعلى هي محكمة الإستئناف، للحصول على حكم آخر من هذه المحكمة يقضي بفسخ الحكم الأول أو تعديله أو تأييده)<sup>(16)</sup>.

### ثانياً: مفهوم الأثر الناقل للإستئناف

يقصد بالأثر الناقل للإستئناف<sup>(17)</sup> أنه يترتب عليه انتقال النزاع الذي فصلت فيه محكمة الدرجة الأولى، وفي حدود ما رفع عنه الإستئناف إلى محكمة الدرجة الثانية، فتصبح هذه الأخيرة مختصة ببحثه والتحقيق فيه والفصل فيه<sup>(18)</sup>.

والإستئناف باعتباره تظلاً من الحكم الصادر في الدعوى يدعي فيه المستأنف أن محكمة الدرجة الأولى لم تحسن الفصل في دعواها، ويطلب من المحكمة الإستئناف أن تمنح النظر في الدعوى لتصلح أخطاء الحكم المستأنف، ويعتبر مرحلة ثانية للتقاضي أتاحها القانون للمحكوم عليه في المرحلة الأولى ليعاود الدفاع عن حقه بما سبق أن طرحه من أدلة وأوجه دفاع على محكمة أول درجة، وبما قد يتوافر من أدلة وأوجه دفاع جديدة. فالإستئناف يفتح درجة جديدة للتقاضي، وهو الترجمة الإيجابية لمبدأ التقاضي على درجتين<sup>(19)</sup>.

وقد كرست المادة (192) من قانون المرافعات العراقي الحالي<sup>(20)</sup> القاعدة المستقرة في فقه المرافعات المدنية وهي أن رفع الإستئناف يلزم محكمة الإستئناف الفصل في النزاع مجدداً وفي المواضيع التي رفع الإستئناف فيها وبما على أساس أن محكمة

(13) المحامي د. عثمان التكروري. الكافي في شرح قانون أصول المحاكمات المدنية والتجارية. ط4. المكتبة الأكاديمية. فلسطين. 2019. ص. 417.

(14) د. عصمت عبدالمجيد بكر. شرح أحكام قانون المرافعات المدنية في ضوء آراء الفقه وأحكام القضاء. دار السنهوري. بغداد. 2019. ص. 819.

(15) د. نبيل اسماعيل عمر. الوسيط في الطعن بالإستئناف في المواد المدنية والتجارية. دار الجامعة الجديدة. الإسكندرية. 2015. ص. 7.

(16) نقلاً عن أحمد سمير محمد الصوفي. الطعن الاستئنافي في الأحكام القضائية المدنية دراسة مقارنة. دار الكتب القانونية. مصر. 2012. ص. 20.

(17) وهذا الأثر الناقل للإستئناف يمثل قاعدة تقليدية جاءت في القانون الروماني، فالإستئناف لا ينقل إلى محكمة الدرجة الثانية إلا ما فصل فيه من محكمة الدرجة الأولى، والإستئناف لا ينقل إلى محكمة الدرجة الثانية من جهة أخرى إلا ما حدث طعن بالنسبة له من الحكم الصادر من أول درجة. وهذه القواعد واردة في القانون الروماني، إلا أن التقدم العلمي في النطاق القانوني أدى ويؤدي إلى تفرغ هذه القواعد من كل مضمونها، والأثر الناقل كأداة فنية داخل نظام الطعن بالإستئناف يمثل الشرارة الأولى التي تؤدي إلى تحريك كافة الأدوات الفنية لهذا النظام، كما يعكس الصورة الفعلية للمبادئ العامة التي تسيطر على آثار الطعن بالإستئناف. عبدالحليم محمد عبدالحليم عنابه. التقاضي على درجة واحدة أمام محكمة الإستئناف دراسة مقارنة. أطروحة دكتوراه مقدمة إلى كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة بيروت. 2016 (غير منشورة). ص. 104، 105.

(18) د. علي عبدالحاميد تركي. مصدر سابق. ص. 37.

(19) د. أحمد عوض هندي. مبدأ التقاضي على درجتين حدوده وتطبيقاته في القانون المصري والقانون الفرنسي. مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية. الإسكندرية – مصر. 1992. ص. 196.

(20) المادة 192 من قانون المرافعات العراقي رقم 83 لسنة 1969 المعدل بأن:

" الإستئناف ينقل الدعوى بحالتها التي كانت عليها قبل صدور الحكم محكمة البداية بالنسبة لما رفع عنه الإستئناف فقط، ولا يجوز إحداث دعوى في الإستئناف لم يسبق إيرادها بداءة ومع ذلك يجوز أن يضاف إلى الطلبات الأصلية ما يتحقق بعد البداءة من الأجور والفوائد والمصاريف القانونية وما يجد بعد ذلك من التعويضات"، توافق المادة 232 من قانون المرافعات المدنية والتجارية المصري والمادة 1/165 من قانون الإجراءات المدنية الإماراتي والمادة (561، 562) من قانون الإجراءات الفرنسي رقم 1123 لسنة 1975.

الإستئناف محكمة من الدرجة الثانية في التقاضي تتولى بحث الاعتراضات الواردة على الحكم الصادر عن محكمة البداية. وذلك بإكمال النقص في ذلك الحكم أو إصلاح الخطأ الذي وقعت فيه محكمة البداية.<sup>(21)</sup>

### المطلب الثاني: الأحكام التي يجوز إستئنافها

تنص المادة (185) من قانون المرافعات المدنية العراقي الحالي على أنه: "يجوز للخصوم الطعن بطريق الإستئناف في أحكام محاكم البداية الصادرة بدرجة أولى في الدعاوى التي تتجاوز قيمتها مليون دينار<sup>(22)</sup> والأحكام الصادرة منها في قضايا الإفلاس وتصفية الشركات".

من خصائص النظام القضائي العراقي أنه أخذ بمبدأ التقاضي على درجتين، فالخصم الذي يخفق في دعواه فله طريق ثان بعرض دعواه من جديد لتصحيح الحكم الصادر سواء بإلغائه أو بتعديله، وبذلك يكون الهدف من الإستئناف هو: الوصول بقدر الإمكان، إلى قضاء صحيح وعادل.<sup>(23)</sup>

ولم يشمل قانون المرافعات المدنية جميع الأحكام الصادرة من محكمة البداية بهذا الطريق من طرق الطعن وقد راعى فيها قيمة الدعوى وأهميتها، ولأهمية هذه المرحلة من مراحل الطعن و مراجعة الأحكام الصادرة فيها لصيانة حقوق المحكوم عليه<sup>(24)</sup>. لذا نقسم هذا المطلب إلى فقرات ثلاث كالآتي:

### الفقرة الأولى: الأحكام الصادرة من محكمة البداية بدرجة أولى والتي تزيد قيمتها على مليون دينار

الأحكام الصادرة من محاكم البداية بدرجة أولى في الدعاوى المدنية التي تزيد قيمتها على مليون دينار، سواء أكانت دعاوى دين أم منقول أم عقار، فالمعيار هو (قيمة الدعوى)، وهذه القيمة تتحدد وقت رفع الدعوى إلى محكمة البداية وبصرف النظر عن المبلغ الذي تحكم به، والمصاريف تتبع الطلب الأصلي فيما يتعلق بجواز الإستئناف، أو عدم جوازه بصرف النظر عن قيمتها، وإستناداً إلى هذا لا يقبل الطعن بطريق الإستئناف في الأحكام البدائية التي قيمتها مليون دينار فأقل<sup>(25)</sup> أو الدعاوى غير مقدرة القيمة<sup>(26)</sup>.

ونصاب الإستئناف يتحدد بآخر طلبات الخصوم أمام محكمة البداية، إذ قد ترفع الدعوى للمطالبة بمبلغ مليوني دينار ويحصر المدعي بمبلغ مليون دينار، وبهذا يصبح الحكم الصادر في الدعوى غير قابل للطعن بطريق الإستئناف وإن كان ابتداء خاضعاً للطعن به نظراً للتعديل الذي أجراه المدعي على قيمة الدعوى، وللمحكمة من تلقاء نفسها أن تراقب صحة تقدير الدعوى بإعتبار أن مسائل الإختصاص من النظام العام<sup>(27)</sup>. بمعنى أن الدعوى التي لا تزيد قيمتها على مليون دينار فإن الحكم الصادر فيها لا تخضع للطعن بالإستئناف<sup>(28)</sup>.

(21). أحمد سمير محمد الصوفي. مصدر سابق. ص. 199.

(22). عدلت قانون المرافعات المدنية رقم 83 لسنة 1969 بقانون رقم 10 لسنة 2016، نشر بالوقائع العراقية بالعدد 404 في 2016/5/9.

(23). صهيب صالح خضر العبيدي. مصدر سابق. ص. 193.

(24). القاضي طالب فارس السورجي. مصدر سابق. ص. 27.

(25). الدكتور ادم وهيب النداوي. المرافعات المدنية. ط 3. المكتبة القانونية. بغداد. 2011. ص. 390.

(26). المادة 14 من قانون الرسوم العدلية رقم (114) لسنة 1981 بأن: "إذا كانت القيمة المقدرة للدعوى لا تمثل القيمة الحقيقية، فتحال من قبل المحكمة إلى جهة مختصة أو خبير لتقدير قيمتها، وهذا التقدير أساساً لإستئناف الرسم".

(27). القاضي لفته هامل العجيلي. طرق الطعن في الأحكام المدنية في ضوء آراء الفقه وأحكام القضاء. مصدر سابق. ص. 117، 18.

(28). والمبرر لعدم إخضاع هذا الحكم للإستئناف أن قيمة الدعوى التي صدر فيها قليلة الأهمية و لكبح الخصوم عن شهواتهم و أحقادهم، ثم أن تكاليف الإستئناف لا تتحملها مثل هذه الدعوى وهي ضئيلة القيمة، فالعبرة في قابلية الحكم البدائي للإستئناف من عدمه، هي لقيمة المدعى به الذي دفع رسم الدعوى على أساسه ولا عبرة لمبلغ الاتفاقية التي نشأ المطالب به عنها. (قرار محكمة التمييز العراقية المرقم 230/ مدنية أولى/ 1975 في 1975/9/17) نقلاً عن: د. عصمت عبدالمجيد بكر. مصدر سابق. ص. 831.

وتطبيقاً لما تقدم فقد قضت محكمة التمييز الاتحادية<sup>(29)</sup> في قرارها بما يأتي: " لدى التدقيق والمداولة وجد أن الطعن التمييزي مقدم في مدته القانونية قرر قبوله شكلاً ولدى عطف النظر على الحكم المميز وجد بأنه غير صحيح و مخالف لأحكام القانون لأن المدعي قد أقام دعواه أمام محكمة البداية بتاريخ 2017/2/13 و طلب فيها الزام المدعى عليه برفع التجاوز الحاصل من قبله على جزء من مساحة القطعة التي له سهام فيها والمرفقة 10 مقاطعة 31 الشاكلي والداير وقدر المنفعة السنوية في عريضة دعواه بمبلغ قدره مائة ألف دينار وعليه يكون الحكم الصادر في هذه الدعوى بدرجة أخيرة قابلاً للتمييز فقط ولا يجوز الطعن به إستئنافاً لأن الدعوى قد أقيمت بعد صدور القانون رقم (10) لسنة 2016 قانون تعديل قانون المرافعات المدنية والنافذ بتاريخ نشره في 2016/5/9 والذي تم تعديل نص المادة (185) من قانون المرافعات المدنية والتي أعطت للخصوم حق الطعن بالحكم البدائي إستئنافاً في الدعوى التي تتجاوز قيمتها مليون دينار ولأن المدعي حدد قيمة دعواه بمبلغ مائة ألف دينار ولم يعترض على ذلك المدعى عليه فيكون الحكم البدائي غير قابل للطعن به عن طريق الإستئناف فكان ينبغي على محكمة الإستئناف عدم قبول الطعن الإستئنافي على الحكم البدائي وإصدار قرار برد اللائحة شكلاً، ولما كان الحكم المميز قد جاء على خلاف وجهة النظر القانونية المتقدمة فيكون مخالفاً لأحكام القانون وتأسيساً على ما تقدم قررت المحكمة نقض الحكم المميز وإعادة اضبارة الدعوى إلى محكمتها للسبر فيها وفقاً للمنوال المتقدم على أن يبقى رسم التمييز تابعاً للنتيجة وصدر القرار بالإتفاق وفق المادة 3/210 من قانون المرافعات المدنية..."<sup>(30)</sup>.

وقضت محكمة التمييز الاتحادية في قرار لها بأن الدعوى من الدعوى غير المقدرة القيمة وأن الحكم الذي يصدر فيها بدرجة أخيرة ولا يجوز الطعن به إستئنافاً وإنما يجوز الطعن فيه تمييزاً على النحو المشار إليه في المادتين 32 و 34 من قانون المرافعات المدنية مما كان يتطلب رد عريضة الطعن الإستئنافي شكلاً<sup>(31)</sup>.

وقضت محكمة التمييز الاتحادية العراقي في قرار لها بأن المحكمة قضت برد الطعن الإستئنافي بإعتبار أن المميز/ المدعية سددت رسم مقطوع عن الدعوى وأنها قدرت سعر القطعة موضوع الدعوى بمبلغ مائة وخمسون ديناراً في حين كان عليها تطبيق أحكام المادة (14) من قانون الرسوم العدلية رقم 14 لسنة 1981 وعلى ضوء ما تقدم أصدر الحكم المناسب<sup>(32)</sup>.

#### الفقرة الثانية: الأحكام الصادرة في قضايا الإفلاس

الإفلاس هو طريق للتنفيذ الجماعي على أموال المدين التاجر الذي توقف عن سداد ديونه في ميعاد استحقاقها، ويقصد منه تصفية هذه الأموال وبيعها تمهيداً لتوزيع ثمنها على الدائنين قسمة غرماء، ويعرف أيضاً بأنه طريق للتنفيذ على مال المدين التاجر الذي يتوقف عن دفع ديونه التجارية ويهدف إلى تنشيط الإلتزام ودعم الثقة في المعاملات التجارية<sup>(33)</sup>.

وبناءً عليه فإن صدور الحكم بإشهار إفلاس التاجر يترتب عليه غل يده عن إدارة أمواله والتصرف فيها إذ يعد إشهار الإفلاس بمثابة حجز عام على أمواله الحاضرة والمستقبلية تمهيداً لتصفية هذه الأموال تصفية جماعية ببيعها وتوزيع الثمن الناتج عنها على الدائنين كل بنسبة دينه<sup>(34)</sup>.

(29) والقضاء العراقي، فقد اتجه في هذه المسألة إلى حث المحكمة في ممارسة حقها للوصول إلى تقدير قيمة الدعوى، بتكليف الخصوم بتقدير قيمة دعواه، أو أن تلك ذلك إلى الخبراء يتولون تقدير قيمة الدعوى بمعرفتهم.

عليه فإن: القرار غير صحيح ومخالف للقانون ذلك أن محكمة الإستئناف حكمت برد الطعن الإستئنافي شكلاً تأسيساً على أن دعوى المدعي غير قابلة للطعن إستئنافاً لأن الرسم المدفوع عنها هو رسم مقطوع وهي بهذا الوصف من الدعوى غير مقدرة القيمة، في حين أن المدعي كان قد طلب بعريضة دعواه، الحكم بعائدية المشيدات له وتمليكها إليه على وجه الاستقلال، بحجة أن والده المتوفي قد وهبها له، لذا تكون الدعوى مقدرة القيمة ويجب استيفاء الرسم عنها نسبياً وكان يتعين على محكمة البداية تكليف المدعي بتقدير قيمة دعواه ومن ثم استيفاء الرسم القانوني عن تلك القيمة، وحيث أنها لم تراعى ذلك فكان على محكمة الإستئناف إكمال هذا النقص الأصولي، وحيث أنها ردت الطعن شكلاً دون اتخاذ الإجراءات المتقدم، مما أخل بصحة حكمها المميز، قرر نقضه وإعادة اضبارة الدعوى إلى محكمتها للسبر فيها وفق ما تقدم. نقلاً عن: " القاضي طالب فارس السورجي. مصدر سابق. ص. 28، 29.

(31) رقم القرار 316/ الهيئة الإستئنافية منقول/ 2011 في 2011/3/10. (غير منشور).

(32) رقم القرار 371/ الهيئة الإستئنافية عقار/ 2007 في 2007/2/25 نقلاً عن: القاضي لفته هامل العجيلي. طرق الطعن في الأحكام المدنية في ضوء آراء الفقه وأحكام القضاء. مصدر سابق. ص. 119.

(33) صهيبي صالح خضير العبيدي. مصدر سابق. ص. 200.

(34) أحمد سمير محمد الصوفي. مصدر سابق. ص. 50.



وتنطبق القواعد العامة باختصاص<sup>(35)</sup> وأنواعه على قضايا الإفلاس وما يتفرع عنها. إختصاص النوعي يعود الى محاكم البداية بغض النظر عن قيمة الدعوى، لأن دعوى الإفلاس غير قابلة للتقدير<sup>(36)</sup>، وهذا الحكم يستتبع من نص المادة (32) من قانون المرافعات المدنية العراقي الحالي<sup>(37)</sup>، ومن نص الفقرة الأولى من المادة (573) من قانون التجارة الملغي<sup>(38)</sup>.

ومما تجدر الإشارة إليه أن المادة (331) من قانون التجارة العراقي الحالي<sup>(39)</sup> الحكم على إبقاء الباب الخامس من قانون التجارة ذي رقم (149) لسنة 1970 وعدم إلغائه، وقد تضمن هذا الباب أحكام الإفلاس والصلح الوافي منه لحين تنظيم أحكام الإعسار بقانون. إن الأحكام الصادرة في مواد الإفلاس تخضع لطرق الطعن المنصوص عليها في قانون المرافعات المدنية العراقي كما هو شأن الأحكام القضائية كافة إلا ما إستثنى بنص خاص.

وقد تضمن قانون التجارة الملغي، أحكاماً خاصة تخالف القواعد العامة المنصوص عليها في قانون المرافعات المدنية العراقي الحالي، حيث راعى المشرع في هذه القواعد الخاصة ما لأحكام الإفلاس من حجية مطلقة تجاه كافة وان لم يكونوا طرفاً فيها، وحيث نصت المادة (582) من قانون التجارة العراقي الملغي على إستئناف الحكم الصادر في دعوى الإفلاس وفي الإعتراض على الحكم الغيابي الإجرائي والمواعيد المبينة في قانون المرافعات المدنية.

وبفهم من هذه المادة أنها قد اكتفت بالإحالة إلى القواعد العامة المبينة في قانون المرافعات المدنية الخاصة في إستئناف الحكم وفي الإعتراض على الحكم الغيابي<sup>(40)</sup>.

وقررت المادة (185) من قانون المرافعات المدنية أن دعاوى الإفلاس تعتبر من الدعاوى الخاضعة للإستئناف وأن المشرع العراقي قد حدد أيضاً الإختصاص المكاني لهذه الدعوى<sup>(41)</sup>، وأن القضاء العراقي مستقر على ذلك الحكم<sup>(42)</sup>، مهما بلغت قيمة تلك الدعاوى ولعل السبب في ذلك هو الأهمية البالغة لهذه الدعوى<sup>(43)</sup>.

مع الملاحظة أن التطبيق القضائي في هذا المجال قليل جداً وذلك لندرة النزاعات التي تتعلق بموضوع الإفلاس<sup>(44)</sup>.

(35) قرار محكمة التمييز العراق 41/هيئة عامة/ 1974، والقرارها المرقم 215/ هيئة عامة أولى/ 1974 في 74/6/5، وقرارها المرقم 290/مدنية أولى / 1973 في 1975/2/6، وقرارها المرقم 188/ إستئنافية/ 1969 في 1970/1/15. نقلاً عن: أحمد سمير محمد الصوفي. المصدر السابق. ص.52.

(36) فكل دعوى تتعلق بإشهار الإفلاس أو رفضه أو تعديل تأريخ التوقف عن الدفع وكل المنازعات المترتبة على الإفلاس والتي تقضي بتطبيق قواعد الإفلاس مهما بلغت قيمتها بصرف النظر عن قيمة الدعوى تعتبر قابلة للإستئناف ولا ينظر الى قيمة الدعوى ، وقد استثنى المادة ايضاً (185 مرافعات) دعاوى تصفية الشركات التجارية والمدنية من معيار القيمة وقضت بجواز مراجعة طريق الإستئناف عليها بالنظر لأهمية هذه الدعاوى. نقلاً عن: عبدالرحمن العلام. شرح قانون المرافعات المدنية رقم 83 لسنة 1969. ج 3. ط1. مطبعة بابل. بغداد. 1977. ص.375.

(37) نص المادة 32 من قانون المرافعات المدنية النافذ رقم 83 لسنة 1969 المعدل تنص على أن: " 1- تختص محكمة البداية بالنظر فيما يأتي: 1- الدعاوى التي تزيد قيمتها على خمسمائة دينار و الدعاوى التابعة لرسم مقطوع، والدعاوى غير المقدرة القيمة وكافة الدعاوى التي لا تختص بها محكمة البداية أو محكمة الأحوال الشخصية و يكون حكمها بدرجة أولى قابلاً للإستئناف بموجب احكام المادة (185) من هذا القانون، وفيما عدا ذلك يكون حكمها بدرجة اخيرة قابلاً للتمييز مع المراعاة احكام القوانين الأخرى.

2- دعاوى الإفلاس وما ينشأ عن التقليل وفقاً للأحكام المقررة في قانون التجارة.

3- دعاوى تصفية الشركات وما ينشأ عن التصفية وفقاً للأحكام المقررة في قانون الشركات "

(38) نص المادة 1/573 من قانون التجارة العراقي الملغي رقم 49 لسنة 1970 على أنه: " تختص بإشهار الإفلاس محكمة البداية التي يقع في منطقتها المركز الرئيسي لمتجر المدين "

(39) قانون التجارة العراقي الحالي رقم 30 لسنة 1984.

(40) يراجع المواد (177-195) من قانون المرافعات المدنية العراقي الحالي.

(41) المادة 39 من قانون المرافعات المدنية العراقي النافذ رقم 83 لسنة 1969 المعدل بأن: " 1- تقام دعاوى الإفلاس والدعاوى الناشئة عنه في محكمة متجر المقل. وإذا تعددت متاجره فتقام الدعوى في محكمة المحل الذي اتخذ مركزاً رئيسياً لأعماله التجارية.

2- إذا عتزل التاجر التجارة أو توفي فتقام الدعوى بالمحكمة التابع لها موطن المدعى عليه "

(42) قرار محكمة تمييز العراق المرقم 215/هيئة العامة أولى / 1974 في 1974/6/5. النشرة القضائية. العدد الثاني. السنة الخامسة. 1974. ص.179-181.

(43) أحمد سمير محمد الصوفي. مصدر سابق. ص.52.

(44) المحامي فوزي كاظم المياحي. مصدر سابق. ص.86.

وعلى العموم فإن نظام الإفلاس قاصر على التجار وحدهم ويفترض وقوف المدين التاجر عن دفع ديونه التجارية في مواعيد استحقاقها بغض النظر عما إذا كان المدين موسراً أم معسراً. كثرت أمواله أو قلت، ويهدف نظام الإفلاس إلى تصفية أموال المدين تصفية إجمالية وتوزيع ما ينتج عنها على الدائنات بقسمة غرماء بنسبة دين كل منهم<sup>(45)</sup>.

وبشترط لإشهار إفلاس التاجر توفر ثلاثة شروط، شرطان موضوعيان هما الأول: أن يكون المدين تاجراً، الثاني: أن يتوقف التاجر عن دفع الدين التجاري. وشرط شكلي هو صدور حكم بإشهار الإفلاس.

ومما تجدر الإشارة إليه أن هذا الحكم يعد منشئاً لحالة الإفلاس وليس كاشفاً لها ويستوجب تصفية ذمة المدين تصفية جماعية وقسمة أمواله بين الدائنين.

أما فيما يخص الدعاوى المتفرعة عن التفليسة في القانون المرافعات العراقي النافذ فإن محكمة البداية تفصل فيها، بدرجة أولى قابلة للإستئناف، وذلك لأهمية هذه القضايا أيضاً<sup>(46)</sup>.

### الفقرة الثالثة: قضايا تصفية الشركات

ينصرف مفهوم تصفية الشركات إلى مجموع الإجراءات التي تستهدف إنهاء أعمال الشركة، وإستيفاء حقوقها، وحصر موجوداتها، بقصد إيفاء ما عليها من ديون وتوزيع المتبقي منها على أعضائها، بحسب ما يملك كل منهم من حصة أو سهام في رأس مالها، وتختص محكمة البداية بنظر دعاوى تصفية الشركات، وإصدار الحكم فيها بدرجة أولى قابلاً للإستئناف<sup>(47)</sup>.

إلا أن أحكام الفصل الرابع من الباب السادس من قانون الشركات رقم (21) لسنة (1997) النافذ، عدت معدلة لإختصاص محكمة البداية إستناداً لأحكام المادة (158) إلى (180) من قانون الشركات، بإستثناء الشركات البسيطة، إذ لا زالت مهام التصفية هي من اختصاص محكمة البداية مع مراعاة أحكام المادة (158) منه التي أناطت تصفية الشركة بالهيئة العامة لها، وعند تصفيتها وتوفر أسباب التصفية يتولى سجل الشركات تصفيتها ويكون حق الاعتراض على قرار التصفية أمام محكمة البداية ويكون قرار محكمة البداية بما يتعلق بتصفية الشركة قابلاً للطعن بطريقة التمييز أمام محكمة الإستئناف بصفتها التمييزية وأن قضايا تصفية الشركات خرجت من إختصاص محكمة الإستئناف بصفتها الأصلية ليبقى حق الاعتراض في تصفية الشركات البسيطة<sup>(48)</sup> أمام محكمة البداية خلال ثلاثين يوماً من تاريخ تبليغها به، ويكون قرار محكمة البداية قابلاً للطعن به أمام محكمة الإستئناف بصفتها التمييزية ولا يقبل الطعن بطريق تصحيح القرار التمييزي<sup>(49)</sup>.

(45) وقد أناط قانون المرافعات المدنية في المادة (32) منه مهمة النظر بدعاوى الإفلاس وما ينشأ عن التفليسة وفق الأحكام المقررة في قانون التجارة بمحكمة البداية. نقلاً عن: القاضي لفته هامل العجيلي. طرق الطعن في الأحكام المدنية في ضوء آراء الفقه وأحكام القضاء مصدر سابق. ص. 121.

(46) أحمد سمير محمد الصوفي. مصدر سابق. ص. 50.

(47) صهيب صالح خضير العبيدي. مصدر سابق. ص. 208.

(48) الفقرة (3) من المادة 32 من قانون المرافعات العراقي الحالي قد جعلت النظر في دعاوى تصفية الشركات وما ينشأ عن تصفية وفق الأحكام المقررة في قانون الشركات بمحكمة البداية، إلا أن قانون الشركات رقم 21 لسنة 1997 المعدل قد خول الجمعية العمومية للشركة بتصفية الشركة استناداً لأحكام المادة (158) منه إذا تحقق سبب من أسباب انقضاء الشركة المنصوص عليها في المادة (147) منه، وانيطت مهمة تصفيتها بسجل الشركات. أما الشركة البسيطة فيجري تصفيتها وفق ما هو منصوص عليه في عقدها، وفي حالة عدم وجود نص بالطريقة التي يتفق عليها الشركاء بالأجماع والابقرار من المحكمة (م 194) من قانون الشركات. نقلاً عن: القاضي لفته هامل العجيلي. طرق الطعن في الأحكام المدنية في ضوء آراء الفقه وأحكام القضاء مصدر سابق. ص. 121.

(49) أحمد سمير محمد الصوفي. مصدر سابق. ص. 57.

ويلاحظ أن الشركة البسيطة<sup>(50)</sup> يجري تصفيته وفق ما هو منصوص عليه في عقدها، وفي حالة عدم وجود نص فبالطريقة التي يتفق عليها الشركاء بالإجماع وإلا بقرار من المحكمة عملاً بالمادة 194 من قانون الشركات الحالي<sup>(51)</sup>.

ويلاحظ أن المشرع في حالة إعادة المحاكمة منع الطعن في الحكم عن طريقها مادام الطعن فيها بطريق الاستئناف جائزاً<sup>(52)</sup>. ويكون المشرع بذلك قد هدف إلى اختزال الطريق بالنسبة للأحكام الصادرة بدرجة أولى حيث نقل الأمر برمته إلى محكمة الاستئناف لتتظر فيها ليس في طلب إعادة المحاكمة فحسب بل لاستئناف المحاكمة مجدداً<sup>(53)</sup>.

هذا وقد استقر القضاء العراقي على أن الحكم في قضايا تصفية الشركات يكون قابلاً للطعن بالاستئناف، وذلك طبقاً لنص المادة (185) من قانون المرافعات المدنية العراقي الحالي، فقد قضت محكمة استئناف نينوى في إحدى الدعاوى المعروضة أمامها: "حيث أن وكيل المستأنف قد أفاد أمام هذه المحكمة أن الشراكة بين الطرفين لم تتم تصفيته لذلك: يكون طلب المستأنف بإعادة رأس مال الشركة غير وارد، وإنما ينبغي تصفية الشراكة بين الطرفين لذلك: يكون الحكم البدائي القاضي ببرد دعوى المستأنف صحيحاً من حيث النتيجة، فقرر تأييده، ورد الطعن بالاستئنافي وصدر القرار بالإتفاق"<sup>(54)</sup>.

وقد قضت محكمة التمييز العراقية في أحد قراراتها أنه: "لدى التدقيق والمداولة تبين أن المميز كان قد طلب تصفية الشركة وقد صدرت عدة قرارات منها قرار الحكم بالاستئنافي المميز القاضي بإلزام المميز إضافة للشركة، وقد وجد أن هذا القرار مخالف للقانون، ذلك أن المحكمة ألزمت المميز بحصة المميز عليه دون أن تتبع القواعد التي فصلها القرار التمييزي.. ولما كان حكم محكمة الاستئناف قد صدر خلاف ذلك يكون مخالفاً للقانون لذا قرر نقضه وإعادة أوراق الدعوى إلى محكمته للسير فيها وفق ما ذكر على أن يبقى رسم التمييز تابعاً للنتيجة وصدر القرار بالإتفاق"<sup>(55)</sup>.

ويلاحظ أن المشرع العراقي اختزل عدد الأحكام التي يجوز فيها الطعن استئنافياً خلافاً لما هو عليه الحال في التشريع المصري الذي يشمل جميع الأحكام الصادرة من محاكم البداية الصادرة بدرجة أولى والأحكام الصادرة بمنازعات القضاء المستعجل أو منازعات التنفيذ<sup>(56)</sup>.

(50) وقضايا تصفية الشركات خرجت من اختصاص محكمة الاستئناف بصفتها الأصلية ليبقى حق الاعتراض في تصفية الشركات البسيطة أمام محكمة البداية خلال ثلاثين يوماً من تأريخ تبليغها به ويكون قرار محكمة البداية قابلاً للطعن به أمام محكمة الاستئناف الاتحادية بصفتها التمييزية ولا يقبل الطعن بطريق تصحيح القرار التمييزي.

وقضت محكمة التمييز الاتحادية: "لدى التدقيق والمداولة، وجد أن الطعن التمييزي مقدم ضمن المدة القانونية، قرر قبوله شكلاً ولدى النظر في الحكم المميز، وجد أنه صحيح لموافقته أحكام القانون، ذلك لأن المدعي يطلب تصفية شركة شاطئ الأخبار للمقاولات العامة المحدودة واسقاطها، وطلب المدعي المذكور يخرج عن اختصاص المحكمة استناداً لأحكام المادتين 147، 158 من قانون الشركات رقم 21 لسنة 1997، لذا قرر تصديق الحكم المميز ورد الاعتراضات التمييزية...". قرار محكمة التمييز الاتحادية المرقم 90/الهيئة المدنية منقول / 2013 في 1/15/2013. نقلاً عن: القاضي طالب فارس السورجي. مصدر سابق. ص. 32.

(51) القاضي لفته هامل العجيلي. طرق الطعن في الأحكام المدنية في ضوء آراء الفقه وأحكام القضاء. مصدر سابق. ص 121.

(52) يراجع المادة (197) من قانون المرافعات العراقي الحالي.

(53) الدكتور ادم وهيب النداوي. مصدر سابق. ص 391.

(54) قرار محكمة استئناف نينوى، رقم (172/س/ 2002) في 30/4/ 2002 نقلاً عن: صهيبي صالح خضير العبيدي. المصدر السابق. ص. 210، 211.

(55) قرار محكمة التمييز المرقم 51/ استئنافية / 1971 في 17/3/ 1971، وقرارها المرقم 97/ استئنافية/ 1970 في 28/12/ 1970. نقلاً عن: أحمد سمير محمد الصوفي. مصدر سابق. ص. 59.

(56) القاضي لفته هامل العجيلي. طرق الطعن في الأحكام المدنية في ضوء آراء الفقه وأحكام القضاء. مصدر سابق. ص 121.

## المبحث الثاني: أثر الاستئناف في عناصر الحكم

لما كان للحكم عناصر هي: الخصوم والطلبات الجديدة، الأدلة و الحكم القضائي ذاته، لذا سنقسم هذا المبحث إلى المطلبين لدراسة أثر الاستئناف في عناصر الحكم.

## المطلب الأول: أثر الاستئناف في الخصوم وطلباتهم

إن خصوم في الطعن الاستئنافي هم خصوم الدعوى البدائية والشخص الثالث الذي انضم إلى أحد طرفيهما أو طلب الحكم لنفسه، ولا يقبل الطعن الاستئنافي ممن لم يكن خصماً في الدعوى ابتداءً إلا في الحدود التي أجازت فيه المادة (186) الفقرة الثانية من قانون المرافعات المدنية العراقية الحالي إدخال شخص الثالث لم يكن خصماً في الحكم المستأنف<sup>(57)</sup>.

مما يغني عن الذكر أن المستأنف يعتبر في حكم المدعي، والمستأنف عليه يعد في حكم المدعى عليه ولو كان هو المدعي الأصلي، وإذا رفع المستأنف عليه استئنافاً فرعياً فيكون في مركز المدعى عليه الذي يبدي طلبات عارضة، أما إذا رفع استئنافاً متقابلاً كانت له صفتان، صفة المستأنف بالنسبة لإستئنافه، وصفة المستأنف عليه بالنسبة للإستئناف الأصلي<sup>(58)</sup>.

وحيث أن تدخل الشخص الثالث في الاستئناف يؤدي إلى اتساع نطاق الدعوى من حيث الأشخاص، وهذا التدخل يعتبر جائزاً في الاستئناف متى ما كان يترتب عليه بقاء موضوع الدعوى التي كانت أمام محكمة الدرجة الأولى على حاله، غير أن مثل هذا التدخل يكون ممنوعاً كقاعدة عامة إستناداً إلى مبدأ التقاضي على درجتين، إذا كان من شأنه أن يؤدي إلى إضافة طلبات جديدة تقدم لأول مرة إلى محكمة الاستئناف<sup>(59)</sup>.

ويقصد بإدخال خصم في الاستئناف اختصام الغير لأول مرة أمام محكمة الاستئناف، والأصل العام فيه منع إذا ما أدى إلى حرمان أحد الخصوم أو المختصم من درجة من درجات التقاضي، لأن مبدأ التقاضي على درجتين من النظام العام في معظم القوانين التي تأخذ به، فلا يصح الإخلال به بحرمان الخصوم أو أحدهم أو الغير (المختصم/ الشخص الثالث) من إحدى درجاته من درجات التقاضي هو ما يترتب عليه توسيع نطاق الخصومة وإحداث طلبات جديدة في الدعوى، عما كان عليه أمام محكمة الدرجة الأولى كإدخال خصم للقضاء ببطالان عقد صوريته، من أجل الحكم للمستأنف بصحة العقد الصادر له<sup>(60)</sup>.

وإذا كان أحد الخصوم قدم طلب في مواجهة الشخص الثالث مثل أن يطالب المؤجر (المستأنف عليه) بالزامه بالأجرة التي قبضها، أو أبدى الشخص الثالث طلبات في مواجهة أحد الخصمين، فيتعين على القضاء عدم قبولها باعتبارها طلبات جديدة. وخصم المواجهة قد يصبح خصماً حقيقياً إذا وجه طلبات للخصوم في الدعوى أو إذا وجه له هؤلاء طلبات، مما يحول دون إدخال خصم في الاستئناف ليصدر الحكم في مواجهته، ولكنه إذا لم تقدم منه طلبات أو لم تقدم ضده طلبات فلا يعد خصماً حقيقياً، ولا يكون للحكم الصادر في الدعوى قوة القضية بالنسبة إليه، وتحديد ما إذا كان الإدخال يقصد منه اظهار الحقيقة أم إنطوى على مخالفة لمبدأ التقاضي على درجتين هو من مسائل القانون التي تخضع فيها محكمة الموضوع لرعاية محكمة التمييز<sup>(61)</sup>.

(57) لا يستطيع أي من المستأنف أو المستأنف عليه أن يتقدم بطلبات جديدة إلى محكمة الاستئناف لم يسبق إيرادها أمام محكمة البداءة، أو يتقدم بدعوى حادثة أو إدخال شخص ثالث لأن التقدم إلى محكمة الاستئناف بطلبات جديدة لم يسبق تقديمها أو دعوى حادثة لم يسبق إثارتها يحرم الخصم الآخر مرحلة من مراحل الطعن، أو أن طبيعة الطلب لا تسمح بتقديمه إلى محكمة الاستئناف كطلب (النفذ المعجل)، حيث أنه من الطلبات المتعلقة بالأحكام القابلة للإستئناف، ولكن هذه القاعدة تخضع لإستثناء نص عليه قانون المرافعات، في جواز التقدم إلى محكمة الاستئناف بطلبات جديدة تتعلق بالأجور والفوائد والمصاريف القانونية والتعويضات التي تستجد بعد الحكم البدائي. لأن هذه الطلبات مرتبطة بالدعوى البدائية وتعتبر جزءاً منها. نقلاً عن: د. د. سعدون ناجي القشطيني. شرح أحكام المرافعات دراسة تحليلية في شرح قانون المرافعات المدنية العراقية. ج 1. ط 1. مطبعة المعارف. بغداد. 1972. ص. 361.

(58) د. أحمد أبو الوفا. نظرية الدفوع في قانون المرافعات. ط 5. منشأة المعارف. الأسكندرية. 1977. ص. 567.

(59) أحمد حكيم عزوي. التدخل في الدعوى دراسة مقارنة. دار الجامعة الجديدة. الأسكندرية. 2020. ص. 191.

(60) أنور طلبية. الطعن بالإستئناف والتماس غعادة النظر. مصدر سابق. ص. 1064.

(61) القاضي رحيم حسن العكلي. الطعن في الأحكام المدنية بالإستئناف معززة بقرارات محكمة التمييز الاتحادية ومحكمة تمييز اقليم كوردستان.

ط 1. مكتبة هوليير القانونية. أربيل. 2022. ص. 228.

وقضت محكمة التمييز الاتحادية في قرار لها: " أن وزارة المالية لم تعد خصماً قانونياً في الالتزامات المترتبة على الكيانات المنحلة طالما لا يوجد نص قانوني يلزمها بذلك وان إدخالها شخصاً ثالثاً في الدعوى من قبل المحكمة جاء خلافاً لإحكام المادة (186) من قانون المرافعات المدنية..."<sup>(62)</sup>.

ومن خلال المادة (186) من قانون المرافعات المدنية العراقي الحالي، نتوصل الى جملة مفادها أن المشرع أجاز إستثناء من القواعد المتقدمة توسيع نطاق الدعوى من حيث أطرافها في حالة واحدة وهي التدخل ممن يطلب الانضمام الى أحد الخصوم، ولو لم يكن خصماً في الدعوى الصادر فيها الحكم المستأنف، كالدائن الذي لم يتدخل أمام محكمة الدرجة الأولى في الدعوى القائمة بين مدينه والغير، أن يتدخل في الإستئناف بقصد الدفاع عن حقوقه حتى لا يخسر المدين الدعوى فيتأثر الضمان العام المقرر للدائن على جميع أمواله، لأن هذا التدخل لا يُعد أن يكون إنضمامياً<sup>(63)</sup>، وعلى ذلك فقررت محكمة استئناف بابل الاتحادية بصفتها الأصلية في قرار لها قضت بأنه: " بعد قبول الإستئناف شكلاً ونتيجة المرافعة الحضورية العلنية قررت المحكمة قبول طلب الشخص الثالث بالدخول الى جانب المستأنف "<sup>(64)</sup>.

أما موقف المشرع المصري فقد نصت المادة (236) من قانون المرافعات المدنية والتجارية على أنه: " لا يجوز في الإستئناف إدخال من لم يكن خصماً في الدعوى الصادر فيها الحكم المستأنف ما لم ينص القانون على غير ذلك..."<sup>(65)</sup>.

ونص الفقرة الرابعة من المادة (165) من قانون الإجراءات المدنية الإماراتي على أنه: " 4- لايجوز في الإستئناف إدخال من لم يكن خصماً في الدعوى الصادر فيها الحكم المستأنف، ولايجوز التدخل فيه الا ممن يطلب الانضمام الى أحد الخصوم أو ممن يعتبر الحكم المستأنف حجة عليه ".

أما موقف المشرع الفرنسي في قانون المرافعات النافذ رقم (1123) لسنة 1975 أخذ بأتجاه مخالف تماماً لإتجاهه في القوانين السابقة، فاجاز اختصام الغير بنص المادة (555)<sup>(65)</sup> منه بهدف الحكم عليهم اذا ما أدى تطور النزاع إلى ضرورة هذا الاختصام، وأخذ الفقه والقضاء الفرنسي بتفسير الشرط الوحيد لإختصام الغير في الإستئناف وفقاً للنص المادة (555) تغييراً ضيقاً، وعده نصاً إستثنائياً، لا يجوز التوسع في تفسيره، من أجل حماية قاعدة التقاضي على درجتين، فمنع الاختصام الا اذا إقتضته واقعة سببت تطور النزاع، ولم يكن بالإمكان إستغلالها أمام محكمة الدرجة الأولى من أجل اختصام الغير، فلا يقبل الاختصام بواقعة أدت الى تطور النزاع متى ما كانت تلك الواقعة موجودة ولم تستغل أمام محكمة أول درجة<sup>(66)</sup>.

عالج المشرع العراقي مسألة إدخال الشخص الثالث في الفقرة الثانية من المادة (186) بأنه: " يجوز للمحكمة الى ما قبل ختام المرافعة إدخال شخص الثالث لم يكن خصماً في الحكم المستأنف ".

(62) قرار محكمة التمييز الاتحادية عدد 128/61/ استئنافية منقول/ 2007 في 2007/4/29 (غير منشور).

(63) أحمد حكيم عزوي. مصدر سابق. ص. 192.

(64) قرار محكمة إستئناف بابل الاتحادية بصفتها الأصلية رقم 550/هيئة أولى/ 2010. في 28 / 6 / 2010 سحب من موقع محكمة التمييز العراقية (<http://iraqa.iq>) آخر زيارة 2022/10/9.

(65) Article: 555: “ The same persons may be called before the court (of appeal) even in order issue a judgment (against them) where the progewss of the litigation entails their liability “.

(66) القاضي رحيب حسن العكيلي. مصدر سابق. ص. 229، 230.



وقصر بعض الشراح بأن حق محكمة الاستئناف في ادخال الغير وفقاً لهذه الفقرة في أمرين:

- 1- إدخال (دعوة) الغير للاستيضاح منه عما يلزم لحسم الدعوى طبقاً للفقرة رابعة من المادة (69) من قانون المرافعات المدنية<sup>(67)</sup>. وقضت محكمة التمييز الاتحادية في قرار لها بأن: " كان يتعين على محكمة الاستئناف نظر الدعوى موضوعاً... وإدخال (ع.ع) شخصاً ثالثاً في الدعوى والاستيضاح منه موضوع العقد... والذي ذكر فيه أنه الوكيل العام عن البائع المتوفي حال حياته والتنثبت أيضاً إن كانت له وكالة عامة عن البائع من خلاف وهل ان العقد ثابت التاريخ... وما مصير المبلغ المدعى بدفعه... " <sup>(68)</sup>.
- 2- ادخال (دعوة) الغير وجوبياً في الدعاوى طبقاً لنص الفقرة الثالثة من المادة (69) من قانون المرافعات المدنية<sup>(69)</sup>.

وعالج المشرع المصري في الفقرة الثانية من المادة 236 من قانون المرافعات المدنية والتجارية بأن: " لايجوز التدخل فيه الا ممن يطلب الإنضمام الى أحد الخصوم ".

أما في قانون الإجراءات المدنية الإماراتي فقد نصت الفقرة أولى المادة (96) منه على أنه: " 1- للمحكمة من تلقاء نفسها أن تأمر بإدخال من ترى ادخاله لمصلحة العدالة أو لإظهار الحقيقة، وتحدد المحكمة الجلسة التي يعلن إليها كما تعين مركزه في الخصومة وتأمر بإعلانه لتلك الجلسة وذلك بإجراءات المعتادة لرفع الدعوى ".

### المطلب الثاني: أثره في الأدلة والحكم القضائي بذاته

#### أولاً: أثر الاستئناف في الأدلة

ويحق للطرفين أن يدلي أمام محكمة الاستئناف بأدلة ودفع جديدة لتأييد ما سبق وان يقدماً من إدعاءات ودفع أمام محكمة البداية<sup>(70)</sup>. حتى وان لم تكن هذه الأدلة قد سبق ان ادليت أو أثبتت أمام محكمة البداية، لأن الدعوى الاستئنافية ليست فقط لمعرفة كون الحكم الصادر صحيحاً أم غير صحيح، بل نقل الدعوى بكل أوجهها الى محكمة أعلى درجة وأوسع كفاءة<sup>(71)</sup>.

يترتب على الاستئناف أنه ينقل النزاع بكامل ما اشتمل عليه من وسائل واقعية، قانونية الى محكمة الاستئناف، وذلك لكي تتاح لمحكمة الاستئناف سلطة اعادة تقدير الوقائع وابداء رأيها القانوني في الموضوع. ويترتب على ذلك اعادة طرح النزاع على محكمة الاستئناف للبحث فيه من جديد، دون أن تكون مقيدة بقضاء محكمة الدرجة الأولى، فهي تتمتع بسلطة شاملة.

كما أن الاستئناف ينقل الدعوى الى محكمة الدرجة الثانية بما سبق أن أبداه المستأنف عليه أمام محكمة أول درجة من دفع وأوجه دفاع، وتعتبر هذه وتلك مطروحة أمام المحكمة الاستئنافية للفصل فيها، وعلى محكمة الاستئناف أن تفصل فيها مالم يتنازل المستأنف عليه من التمسك بشيء منها، صراحة أو ضمناً<sup>(72)</sup>.

ولكن اذا كان الاستئناف ينقل الدعوى بحالتها التي كانت عليها قبل صدور حكم البداية بالنسبة لما رفع عنه الاستئناف فقط، فان ذلك يمنع احداث دعوى في الاستئناف لم يسبق ايرادها بداءة<sup>(73)</sup>.

وبناءً على ذلك لا يسمح للخصوم إبداء طلبات جديدة في الاستئناف لم يسبق ايرادها بداءة، وذلك لأن محكمة الاستئناف لا تنظر الا في الدعوى التي سبق وان فصلت فيها من قبل محكمة الموضوع وان القانون يفترض ان الخصوم قد قدموا كل ما لديهم من أدلة لدى محكمة البداية، فضلاً عن ذلك ان السماح بتقديم هذه الطلبات سوف يحرم الخصم من درجة من درجات التقاضي أمام محكمة

(67) الفقرة رابعة من المادة (69) من قانون المرافعات المدنية العراقي الحالي رقم 83 لسنة 1969 بأن: " 4- للمحكمة أن تدعو أي شخص للاستيضاح منه عما يلزم لحسم الدعوى ".

(68) قرار محكمة التمييز الاتحادية رقم 522/ الهيئة الاستئنافية العقار / 2005 في 2005/4/26 (غير منشور).

(69) الفقرة الثالثة من المادة (69) من قانون المرافعات المدنية العراقي الحالي رقم 83 لسنة 1969 بأن: " على المحكمة دعوة الوديع على المودع والمستعير والمعيّر والمستأجر والمؤجر والمرتهن والراهن والغاضب والمغضوب منه عند النظر دعوى الوديعة على الوديع والمستعار على المستعير والمأجور على المستأجر والمرهون على المرتهن والمغضوب على الغاضب ".

(3) الفقرة الثانية من المادة 192 من قانون المرافعات المدنية العراقي الحالي رقم (83) لسنة 1969 المعدل.

(71) د. سعدون ناجي القشطيني.. مصدر سابق. ص. 360، 361.

(72) اسكندر بشارة اسكندر سلامة. الأثر الناقل للاستئناف دراسة مقارنة. رسالة ماجستير كلية حقوق والأدارة العامة. جامعة بيرزيت (غير منشور). فلسطين. 2015. ص. 70.

(73) تنص الفقرة أولى من المادة 192 من قانون مرافعات العراقي الحالي بأن: " الاستئناف ينقل الدعوى بحالتها التي كانت عليها قبل صدور حكم البداية بالنسبة لما رفع عنه الاستئناف فقط ".

البداية ومن ثم إذا استأنف المحكوم عليه بعض الفقرات الحكمية ولم يستأنف الفقرات الأخرى من الحكم، فلا يجوز لمحكمة الاستئناف أن تنتظر إلا ما استأنف فقط من الحكم البدائي<sup>(74)</sup>.

إن الاستئناف ينقل الدعوى بالنسبة لما رفع عنه الاستئناف فقط فهو لا ينقل إلى محكمة الاستئناف جميع الطلبات التي فصلت فيها محكمة البداية بل لما رفع عنه الاستئناف فقط، فإذا استأنف المحكوم عليه بعض الفقرات الحكمية ولم يستأنف الفقرات الأخرى من الحكم فلا يجوز لمحكمة الاستئناف أن تنتظر إلا ما استأنف فقط من الحكم البدائي دون الفقرات الحكمية الأخرى لأن تلك الفقرات الحكمية الأخرى التي لم يقع عليها استئناف، تكون حجيبتها مصانة محكمة الاستئناف مقيدة بما طعن به استئنافاً من الحكم البدائي<sup>(75)</sup>. ومثال ذلك إذا أبرز أحد الخصوم دليلاً كتابياً يثبت فيه أن المستند الذي كان مدار الحكم البدائي مزوراً، فيجوز له تقديمه إلى محكمة الاستئناف. أو إذا ادعى المدعي بأن المستند مفقود، ثم وجده أثناء استئناف الدعوى، فيجوز له تقديمه إلى محكمة الاستئناف، والخلاصة فإن الأدلة الجديدة يجوز تقديمها إلى محكمة الاستئناف مادامت متعلقة بالنزاع المعروض أمامها<sup>(76)</sup>.

وبجوز تقديم أدلة جديدة إلى محكمة الاستئناف لتأييد الإدعاء أو الدفع الواردين بداءة<sup>(77)</sup>، ويطابق الحكم في القانون المصري حكمه في القانون العراقي إذ تنص المادة 233 على أنه: " يجب على المحكمة أن تنتظر الاستئناف على أساس مايقدم لها من أدلة ودفع و أوجه دفاع جديدة وماكان قد قدم من ذلك إلى المحكمة الدرجة الأولى".

يسمح المشرع في كل من مصر والإمارات وفرنسا بحرية الخصوم في التمسك بأدلة ومستندات جديدة لأول مرة في الاستئناف، وقد نصت أول مجموعة مصرية للمرافعات على هذه القاعدة، ثم سارت على حكمها أحكام القضاء، كما تضمن قانون المرافعات المدنية والتجارية الحالي النص عليها في المادة (233/ قانون المرافعات المصري).

كما أن الفقرة الثانية من المادة (165)<sup>(78)</sup> من قانون الإجراءات المدنية الإماراتي تنص على ذات القاعدة.

كذلك كانت أحكام القضاء الفرنسي في ظل القانون لعام (1807)، تجري على مقتضى هذه القاعدة سواء كانت بالنسبة للأدلة أم المستندات الجديدة في الاستئناف، هذا بالرغم من عدم وجود نص قانوني يقرر ذلك.

وقد قنن المشرع الفرنسي هذا الوضع في المادة (563)<sup>(79)</sup> من قانون الإجراءات الحالي رقم (1123) لسنة (1975) والتي تقضي بحرية الخصوم في تقديم أدلة أو عرض مستندات جديدة في الاستئناف.

وبستوي الحكم في القانون المصري والإماراتي والفرنسي أن تكون الأدلة والمستندات الجديدة موجود أثناء خصومة أول درجة وفات الطرفين ابداءها، أو أن تكون لاحقة على الحكم المستأنف، مادامت أنها لا تغير من موضوع الطلب<sup>(80)</sup>.

وعلى هذا تنص الفقرة الأولى من المادة (235) من قانون المرافعات المصري على أن: " لا تقبل الطلبات الجديدة في الاستئناف وتحكم المحكمة من تلقاء نفسها بعدم قبولها". والقول بغير هذا يغير نظام التقاضي المعمول به لما فيه من تفويت لدرجة التقاضي على الطرف الآخر، فضلاً عما ينطوي عليه من مبالغته بطلبات جديدة لم يجابه بها أمام محكمة الدرجة الأولى، والدفع بعدم قبول طلبات جديدة في الاستئناف متعلق بالنظام العام.

وتلك الدعوى التي كانت مطروحة أمام محكمة الدرجة الأولى من حيث موضوعها أو من حيث أشخاصها، ومن ثم يكون الطلب جديداً إذا وجه من شخص مختلف أو إلى شخص مختلف، لهذا فإنه لا يجوز التدخل الإختصامي في الاستئناف مع ملاحظة أن الخلافة

(74) د. عباس العبودي. مصدر سابق. ص. 476.

(75) ضياء شيت خطاب. بحوث ودراسات في قانون المرافعات المدنية العراقي. مصدر سابق. ص. 309، 310.

(76) ضياء شيت خطاب. المصدر السابق. ص. 310، 311.

(77) المادة 2/192 قانون المرافعات العراقي الحالي.

(78) المادة 2/165 من قانون الإجراءات المدنية الدولة الإمارات العربية المتحدة رقم 11 لسنة 1992 المعدل بأن: " وتنتظر محكمة الاستئناف على أساس ما يقدم لها من أدلة ودفع وأوجه دفاع جديدة وما كان قد قدم من ذلك للمحكمة الابتدائية ".

(79) ماده 563: " برأى توجيه ادعاهای مطرح شده نزد دادگاه نخستین، طرفین می توانند به جهات جدید استناد نموده، اسناد جدیدی آورده یا ادله جدیدی بشهاد کنند ". " يجوز للأطراف طرح أسباب جديدة أو تقديم مستندات جديدة أو تقديم أدلة جديدة، لدعم الدعوى المقدمة أمام قاض أدنى عند الاستئناف ". دكتور حسن محسنی. آیین دادرسی مدنی فرانسه. جلد نخست. جاب چهارم. شرکت سهامی انتشار. تهران. 1395(2015). ص. 230.

(80) د. علي عبدالحميد تركي. مصدر سابق. ص. 370-372.

في الخصومة لاتعتبر من صور المغايرة في الخصوم وبالتالي لاتكون طلباً جديداً، كما يجب ألا يختلف محل الطلب في الاستئناف عن محله أمام محكمة أول درجة<sup>(81)</sup>.

بناءً على ما تقدم فإن القاعدة العامة في القانون العراقي هي: عدم جواز احداث دعوى لم يسبق ايرادها أمام محكمة الدرجة الأولى، ومع ذلك: فان المشرع العراقي أورد بعض الإستثناءات على هذه القاعدة تتعلق بجواز المطالبة ببعض الملحقات الآتية:

أ. أجور المحاماة.

ب. الفوائد القانونية من تأريخ المطالبة القضائية.

ت. المصاريف القانونية، وما يزيد بعد ذلك من تعويضات.

ويبدو من هذه الإستثناءات أن المشرع العراقي قد أضاف ما يتحقق بعد الحكم البدائي من أجور وفوائد ومصاريف قانونية. وما يجد بعد ذلك من التعويضات<sup>(82)</sup>.

أما المشرع المصري فإنه أورد القاعدة العامة في المادة (235) وأورد الإستثناءات المتعلقة بها في ذات المادة بأن: "... ومع ذلك يجوز أن يضاف الى الطلب الأصلي الأجور والفوائد والمرتببات وسائر الملحقات التي تستحق بعد تقديم الطلبات الختامية أمام محكمة الدرجة الأولى وما يزيد من التعويضات بعد تقديم هذه الطلبات.

للمحكمة أن تحكم بالغرامة والتعويضات اذا كان الإستئناف قد قصد به الكيد "<sup>(83)</sup>.

ويمكن تبرير ما أجازته المواد 235 من قانون المرافعات المدنية والتجارية المصري و 192 من قانون المرافعات المدنية العراقي، استثناء من قاعدة عدم جواز احداث طلبات جديدة في الإستئناف بالأمرين الآتيين:

أ. وجود ارتباط بين الطلبات وبين الطلب الأصلي، اذ تعد هذه الطلبات بمثابة امتداد واقعي أو تابع الى الطلب الأصلي، اذ تترتب على قبول هذه الطلبات في الإستئناف الحيلولة دون رفع دعوى جديدة في شأنها من دون مسوغ، كما أن قاعدة التابع يلحق بالأصل، يمكن أن تشكل الأساس القانوني الصالح للتمسك بهذه الطلبات أمام محكمة الاستئناف.

ب. لم يكن بوسع الخصوم التمسك بهذه الطلبات أمام محكمة الدرجة الأولى لأنها لم تكن مستحقة بعد<sup>(84)</sup>.

وتجري أحكام القضاء في القانون الفرنسي على قبول تقديم أدلة ومستندات جديدة لأول مرة أمام محكمة الإستئناف، وقد قضت محكمة النقض الفرنسية في هذا الصدد بأنه يجوز للمستأجر الذي طالب بأنقاص بدل الإيجار استناداً الى انخفاض مصادر دخله أمام محكمة أول درجة، أن يتقدم بأقرار ضريبي مسجل بعد صدور حكم أول درجة كدليل جديد يدعم به مبررات إنقاص بدل الإيجار<sup>(85)</sup>.

أمّا بخصوص موقف القضاء الإماراتي قضت محكمة تمييز دبي بأن: " محكمة الإستئناف محكمة موضوع، لذا يُعاد في الإستئناف طرح موضوع النزاع بما إشتمل عليه من أدلة ودفع وأوجه دفاع، وترتيباً على ذلك فإن محكمة الإستئناف تواجه في قضائها عناصر النزاع الواقعية والقانونية على أساس ما يُقدم أمامها من أدلة جديدة، وما كان قد قُدم أمام محكمة الدرجة الأولى، والمحظور هو تقديم طلبات جديدة، وليس تقديم الأدلة وإستدراك ما سهى عنه أو تدارك ما أخطأ المُستأنف في عرضه". كما قضت محكمة التمييز دبي أنه لا جناح على محكمة الإستئناف إن قبلت مُستندات جديدة ولو كان ذلك بعد الحالة إليها من محكمة التمييز يُعزز بها الخصم ما سبق أن قدمه أمام محكمة أول درجة أو تقديم أصول المُستندات المُقدمة<sup>(86)</sup>.

(81) محمد احمد عابدين. الدعوى المدنية في مرحلتها الابتدائية والإستئنافية. منشأة المعارف. الأسكندرية. 1994. ص 879.

(82) المادة (1/192) من قانون المرافعات المدنية العراقي الحالي.

(83) نص المادة (235) من قانون المرافعات المدنية والتجارية المصري رقم (13) لسنة 1968 المعدل.

(84) صهيبي صالح خضير العبيدي. مصدر سابق. ص. 47، 48.

(85) د. علي عبد الحميد تركي. نطاق القضية في الإستئناف دراسة تحليلية مقارنة. مصدر سابق. ص 375.

(86) قرار تمييز دبي رقم 34 لسنة 1989، وقرار تمييز دبي رقم 29 في 1998/3/21 نقلاً عن: د. علي عبد الحميد تركي. المصدر السابق. ص.

## ثانياً: أثر الاستئناف في الحكم القضائي ذاته

أما أثر الاستئناف في الحكم القضائي بذاته فإن مجرد مراجعة الطعن بالاستئناف بحق الحكم المودع للتنفيذ يؤدي إلى تأخير تنفيذه إلا إذا كان الحكم المستأنف مشتملاً على قرار بالتنفيذ المعجل. ومن خلال تتبع موقف المشرع العراقي بصدد أثر الاستئناف نجد أن الفقرة الأولى من المادة (53) من قانون التنفيذ العراقي رقم (45) لسنة 1980 تنص على أنه: "يجوز تنفيذ الحكم خلال مدة الطعن القانونية إلا أن تنفيذه قد يؤخر إذا أبرز المحكوم عليه إستشهاداً بوقوع الاعتراض على الحكم الغيابي أو الاستئناف أو بوقوع التمييز إذا كان الحكم متعلقاً بعقار ويستثنى من ذلك الأحكام والقرارات الصادرة بحق دوائر الدولة فيؤخر تنفيذها لحين اكتسابها الدرجة القطعية"<sup>(87)</sup>.

كما أن: إستئناف الحكم يؤخر تنفيذه، إلا إذا كان مشمولاً بالنفاذ المعجل فيستمر التنفيذ ما لم تقرر المحكمة عند نظر الإستئناف إلغاء القرار الصادر بالنفاذ المعجل<sup>(88)</sup>.

فإذا أيدت المحكمة المختصة بنظر الطعن، الحكم المطعون فيه والمشمول بالنفاذ المعجل ثبت واستقر ماتم فيه من اجراءات تنفيذية بسبب النفاذ المعجل، وان لم يتأيد الحكم، ألغيت تلك الإجراءات، وعندئذ يتعين إعادة الحالة إلى ماكانت عليه قبل حصول التنفيذ المعجل ومن أجل هذا قيل ان النفاذ المعجل هو تنفيذ قلق، وغير مستقر، لحكم القاضي<sup>(89)</sup>.

## ويلاحظ أن حالات النفاذ المعجل في قانون المرافعات العراقي الحالي هي نوعان:

## 1- النفاذ المعجل الوجوبي: يكون النفاذ المعجل وجوبياً في الحالات الآتية:

- أ. إذا بني الحكم على سند رسمي أو على اقرار المدعى عليه بالحق المدعى به أو نكوله على حلف اليمين وجب على المحكمة، أن تقرر بناء على طلب المدعي شمول الحكم بالنفاذ المعجل<sup>(90)</sup>.
- ب. النفاذ المعجل واجب بقوة القانون للأحكام والنفقات والقرارات الصادرة في المواد المستعجلة والأوامر الصادرة على العرائض وتقوم المحكمة مباشرة بتنفيذ قرارها، ويجوز تنفيذها بواسطة دائرة التنفيذ عند الإقتضاء<sup>(91)</sup>.
- ت. ولا يؤخر التنفيذ مراجعة طرق الطعن المقررة في القانون ما لم تقرر المحكمة المرفوع إليها الطعن خلاف ذلك<sup>(92)</sup>.

2- النفاذ المعجل الجوازي: للمحكمة ان تشمل الحكم بالنفاذ المعجل بشرط الكفالة في الحالات الأخرى اذا كان المدعى به مما يستلزم التصدي للتنفيذ عاجلاً كالأشياء المتسارعة الفساد او القابلة للتلف. وفي هذه الحالة يجب اخذ كفالة من المدعى بالشئ المحكوم به والإضرار التي قد تصيب المدعى عليه ويقدمها عند تنفيذ الحكم في دائرة التنفيذ<sup>(93)</sup>.

فإذا كان المحكوم له قد نفذ الحكم البدائي في مديرية التنفيذ وقامت المديرية المذكورة ببعض الإجراءات التنفيذية ثم استأنف المحكوم عليه الحكم وأبرز إستشهاداً بذلك فإن مديرية التنفيذ تقرر تأخير التنفيذ إلى نتيجة الحكم المستأنف وليس من صلاحية المنفذ العدل مناقشة قابلية الحكم للاستئناف من عدمه، مادام قدم إستشهاداً من محكمة الاستئناف بوقوع الإستئناف على الحكم المنفذ، فعلى المنفذ العدل تأخير الإجراءات التنفيذية<sup>(94)</sup>.

ذهب جانب من الفقه إلى تغليب المادة 165 من قانون المرافعات المدنية العراقي بالنسبة للحالات المشمولة بالنفاذ المعجل بقوة القانون وبأماكن من يطلب وقف الإجراءات التنفيذية عند الطعن بالأحكام المشمولة بالنفاذ المعجل بحكم القانون، أن يتقدم بطلبه هذا إلى المحكمة التي تنظر الطعن، فهي التي تقرر وقف التنفيذ أو رفض الطلب حسب مقتضيات كل حالة<sup>(95)</sup>. ولل قضاء العراقي قرارات عديدة انصبت جميعها على ان الطعن بطريق الإستئناف يؤخر تنفيذ الحكم سواء أكان متعلقاً بعقار، أم حقوق شخصية اذ قضت محكمة إستئناف منطقة ذي قار بصفتها التمييزية في أحد قراراتها والذي جاء في مضمونه: " لدى التدقيق

(87) المادة 53 من قانون التنفيذ العراقي رقم 45 لسنة 1980.

(88) المادة 194 من قانون المرافعات العراقي الحالي رقم 83 لسنة 1969 المعدل.

(89) المحامي فوزي كاظم المياحي. مصدر سابق. ص 162.

(90) الفقرة الأولى من المادة 164 من قانون المرافعات المدنية العراقي الحالي رقم 83 لسنة 1969 المعدل.

(91) الفقرة الأولى من المادة 165 من قانون المرافعات المدنية العراقي الحالي رقم 83 لسنة 1969 المعدل.

(92) الفقرة الثانية من المادة 165 من قانون المرافعات المدنية العراقي الحالي رقم 83 لسنة 1969 المعدل.

(93) الفقرة الثانية من المادة 164 من قانون المرافعات المدنية العراقي الحالي رقم 83 لسنة 1969 المعدل.

(94) القاضي طالب فارس سورجي. مصدر سابق. ص 78.

(95) أحمد سمير محمد الصوفي. مصدر سابق. ص 207.

والمداولة وجد أن الطعن التمييزي مقدم ضمن المدة القانونية قرر قبوله شكلاً، ولدى عطف النظر على القرار المميز وجد أنه مخالف للقانون وذلك بعد أن ثبت بأن المدعين طعن بالحكم المميز إستئنافاً وأن الطعن بالحكم المنفذ عن طريق الإستئناف يؤخر التنفيذ مطلقاً سواء كان ذلك متعلقاً بعقار أم بحقوق شخصية عملاً بأحكام المادة (53) فقرة أولاً من قانون التنفيذ عليه قرر نقض القرار المميز وإعادة الإضبارة الى مديرية التنفيذ لإتباع ما تقدم وصدر القرار بالإتفاق<sup>(96)</sup>.

وقضت محكمة إستئناف القادسية الاتحادية بأن: "اعلام الحكم المنفذ في هذه الإضبارة بالعدد 171/ب/2012 في 2012/9/19 يتضمن الحكم بمبلغ معين وتم الطعن به إستئنافاً أمام إستئناف القادسية بصفتها الأصلية حسب كتابها المرقم 477/س/2012 في 2012/10/13 وحيث أن الإستئناف يؤخر التنفيذ عملاً بأحكام المادتين 53/أولاً من قانون التنفيذ والمادة 1/194 من قانون المرافعات المدنية مما يقتضي تأخير الإجراءات التنفيذية في هذه الإضبارة"<sup>(97)</sup>.

إلا أن هناك من يرى بأن وقف تنفيذ الحكم المشمول بالنفاذ المعجل لا يكفي فيه الطعن بالحكم إستئنافاً وإنما ثمة شروطاً يجب توفرها وهي:

- 1- أن يطعن في الحكم المشمول بالنفاذ المعجل بالإستئناف.
- 2- أن يطلب من محكمة الإستئناف وقف التنفيذ المعجل.
- 3- أن يكون تقديم هذا الطلب قبل أن يتم تنفيذ هذا الحكم بالفعل.
- 4- أن يكون هناك احتمال وقوع ضرر جسيم يتعذر تداركه عند تمام التنفيذ.
- 5- أن تكون أسباب الطعن في الحكم مما يرجح معها الغاؤه من جانب محكمة الإستئناف<sup>(98)</sup>.

عموماً، الطعن إستئنافاً بالحكم يؤخر تنفيذه باعتبار أن الإستئناف طريق عادي للطعن بالأحكام القضائية وشأنه في ذلك شأن الإعتراض على الحكم الغيابي، ولهذا يتعين على مديرية التنفيذ أن تتخذ قراراً بتأخير الإجراءات التنفيذية الى نتيجة الطعن الإستئنافي، إذا ابرز لها المحكوم عليه استشهاده صاعداً من المحكمة المختصة يؤيد وقوع الطعن على الحكم المنفذ أو وصل استيفاء رسم الإستئناف، إذ من المحتمل أن تفسخ محكمة الإستئناف حكم محكمة البداية المودع لدى مديرية التنفيذ، وقد يلحق المحكوم عليه جراء ذلك ضرر يتعذر تلافيه مستقبلاً، إن لم يتأخر تنفيذ الحكم انتظاراً لنتيجة الدعوى الإستئنافية.

أما إذا كان الحكم المودع للتنفيذ مشمولاً بالنفاذ المعجل واستأنفه المحكوم عليه، فإن مجرد إستئنافه في هذه الحالة لا يؤخر تنفيذه، وعلى مديرية التنفيذ الإستمرار بالإجراءات التنفيذية، إلا إذا ورد لها إشعار من محكمة الإستئناف بوقف النفاذ المعجل<sup>(99)</sup>.

ولكن من صلاحية المنفذ العدل الخوض فيما إذا كان الحكم المنفذ قد استؤنف ضمن المدة القانونية من عدمها وبالتالي الإمتناع عن تأخير تنفيذه لهذا السبب؟

أن محكمة إستئناف بغداد بصفتها التمييزية قد ذهبت في تصديقها لقرار المنفذ العدل بهذا الإتجاه إذ قضت بأن المدعين طعن في الحكم المنفذ إستئنافاً وأبرز وصل الإستئناف وعلى فرض خضوع القرار للطعن بهذا الطريق فالملاحظ أنه وقع بعد انتهاء المدة القانونية، للإستئناف وهذا قرينة على أن القصد من سلوك هذا الطريق هو الإلتفاف على حكم القانون وعرقلة عملية التنفيذ لأن العبرة بالإستئناف أن يكون واقعاً ضمن مدته القانونية وعلى قرار يقبل الطعن بهذا الطريق، واعتبرت المحكمة ذاتها الطعن إستئنافاً بقرار الحكم بعد مرور المدة القانونية طعنأً صورياً يقصد منه تأخير الإجراءات التنفيذية لأن الطعن الذي يوقف الإجراءات التنفيذية هو الطعن الواقع ضمن مدته<sup>(100)</sup>.

(96) قرار محكمة إستئناف منطقة ذي قار بصفتها التمييزية المرقم 203/ت/تنفيذية/2000 في 2000/7/8، مشار اليه في مجلة العدالة. مجلة فصلية تصدرها وزارة العدل في جمهورية العراق. عدد: 2. 2001. ص. 181.

(97) رقم القرار 171/ت/تنفيذ/2012 في 2012/11/14. نقلا عن: القاضي لفته هامل العجيلي. طرق الطعن في الأحكام المدنية في ضوء آراء الفقه وأحكام القضاء. مصدر سابق. ص. 152.

(98) القاضي لفته هامل العجيلي. الطعن بالإستئناف في قانون المرافعات المدنية وتطبيقاته القضائية. مصدر سابق. ص. 108.

(99) المحامي فوزي كاظم المياحي. مصدر سابق. ص. 162، 163.

(100) رقم القرار 1014/تنفيذ/1996 في 1996/7/9. نقلا عن: القاضي لفته هامل العجيلي. الطعن بالإستئناف في قانون المرافعات المدنية وتطبيقاته القضائية. مصدر سابق. ص. 109، 110.



وقد وضع المشرع المصري في المادة (287) من قانون المرافعات المصري، مبدأ عاماً مؤداه أنه لا يجوز تنفيذ الأحكام جبراً مادام الطعن فيها بالإستئناف جائزاً، والإستثناء هو أن لا يكون الحكم مشمولاً بالنفاذ المعجل سواء أكان ذلك بقوة القانون أم مأموراً به في الحكم ومع ذلك يجوز إتخاذ الإجراءات التحفظية وفقاً لمحتوى الحكم المشمول بالنفاذ المعجل<sup>(101)</sup>.

كما قرر قانون الإجراءات المدنية الإماراتي بأن: " لا يجوز تنفيذ الأحكام جبراً مادام الطعن فيها بالإستئناف جائزاً إلا إذا كان النفاذ المعجل منصوصاً عليه في القانون أو محكوماً به.

ويجوز في هذه الحالة إتخاذ إجراءات تحفظية بشأنها"<sup>(102)</sup>.

أما موقف قانون الإجراءات المدنية الفرنسي الحالي فقد قرر أصلاً عاماً أنه لا يجوز تنفيذ القرار الصادر من محكمة الدرجة الأولى، بإستثناء التنفيذ المؤقت، إلا أن هذا الأمر مشروط بعدم وجود إعتداء ما على حقوق المستأنف عليه ناشئة من الحكم البدائي<sup>(103)</sup>.

ويلاحظ أن الطعن بالإستئناف لا يكون له أي أثر موقف ضد قرار قاض التنفيذ مع ملاحظة أن وقف التنفيذ في القانون الفرنسي يتعين فيه تقديم طلب الى رئيس محكمة الإستئناف<sup>(104)</sup>.

**الخاتمة:** توصلنا في هذه الدراسة الى جملة من النتائج والتوصيات نوجزها بالآتي:

**أولاً: النتائج:** من خلال دراستنا نخلص الى جملة من النتائج أهمها:

1. ان الإستئناف طريق طعن عادي تنتظره محكمة الإستئناف، وهي أعلى من المحكمة التي أصدرت الحكم المستأنف بغية الحصول على حكم من هذه المحكمة يقضي بالغاء الحكم الأول أو تعديله لصالح المستأنف، والا فان محكمة الإستئناف إذا لم تر وجهاً من وجود الطعن المقدمة بالعريضة الإستئنافية وما يقضي الى إلغاء الحكم المستأنف أو تعديله فإنها تصدر حكماً بتأييد الحكم المستأنف.
2. يعد حق الإستئناف مقرراً لجميع الخصوم في الدعوى ضماناً للعدالة وتأميناً لتحقيق المساواة بين الخصوم وصيانة حق الدفاع، فضلاً عن كونه يكفل حق الإشراف على قضاة الدرجة الأولى لكي يحملهم على بذل العناية اللازمة في اصدار قراراتهم.
3. لم تنص جميع القوانين المقارنة على اعطاء محكمة الإستئناف سلطة البت في الطعون التي تخص دعاوى الإفلاس وتصفية الشركات خلافاً للقانون العراقي، الذي اعطى لتلك المحكمة صلاحية النظر في تلك الأحكام.
4. أجمعت القوانين المقارنة على عدم قبول الطلبات الجديدة في الإستئناف وتحكم المحكمة من تلقاء نفسها بعدم قبولها، بإستثناء جواز أن يضاف إلى الطلبات الأصلية ما يتحقق بعد حكم محكمة البداية من الأجور والفوائد والمصاريف القانونية، كما يجوز تقديم أدلة لتأييد الإدعاءات والدفع الواردة أمام محكمة البداية.
5. أجمعت القوانين المقارنة وبضمنها القانون العراقي على أن تقديم طلب الطعن بالاستئناف يترتب عليه آثاراً قانونية منها الأثر الناقل للإستئناف، وكذلك الأثر الموقف لتمثيل الحكم المستأنف.
6. القاضي ليس معصوماً من الخطأ، ومن أجل ذلك كان لإستئناف الأحكام ضرورة لأعتبارات العدالة ومراجعة الأحكام لتتدارك محكمة الإستئناف ما أخطأت فيه محكمة الدرجة الأولى.

(101) القاضي لفته هامل العجيلي. طرق الطعن في الأحكام المدنية في ضوء آراء الفقه وأحكام القضاء. مصدر سابق. ص. 153.

(102) المادة (77) من قانون الإجراءات المدنية لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم 11 لسنة 1992.

(103) Article 539: "The time- limit for ordinary means of review action will stay the execution of the judgement. The review action brought within the time- limit wil likewise suspend execution."

Article: 569: " The appellate judge may stop, at any time of the proceeding, the enforcement of judgements wrongly characterised as final instance "

(104) أحمد سمير محمد الصوفي. مصدر سابق. ص. 209، 210.

## ثانياً: إقتراحات وتوصيات

### أ\_ الإقتراحات

نقترح أن يعدل المشرع العراقي نص المادتين (32) و (185) من قانون المرافعات المدنية الحالي، وذلك من خلال إعادة النظر في المبلغ المقرر فيهما لتحديد نصاب الأحكام القابلة للإستئناف اسوة بالقوانين المقارنة، بشرط أن يأخذ ذلك التعديل في اعتباره ما تعكسه القيم المالية من أثر على أهمية الدعوى ذاتها وهي الأهمية التي تحدد المستوى الذي يجب أن تحسب الدعوى عنده نهائياً، الى جانب الأخذ بنظر الإعتبار ما طرأ على قيمة العملة من تغيير في السنوات الأخيرة.

وعليه نقترح أن يكون تعديل هاتين المادتين كالآتي:

المادة (32): " تختص محكمة البداية بنظر الدعاوى كافة التي تزيد قيمتها خمسة ملايين دينار".  
المادة (185): " يجوز للطعن بطريق الإستئناف في أحكام محاكم البداية بدرجة اولى التي تتجاوز قيمتها خمسة ملايين دينار...".

### ب\_ التوصيات

نوصي بالأمور التالية:

1. إختيار قضاة الإستئناف ذوي الخبرة والأقدمية والتخصص، مما يوفر على المتقاضين فهم واقع قضاياهم، فيميلوا معهم الى الإطمئنان لجودة الحكم القضائي المستأنف.
2. لمعالجة ما يسجل على الطعن الإستئنافي من البطء في حسم الدعاوى، فإننا نقترح توفير عدد كافٍ من القضاة بغية تشكيل أكثر من هيئة إستئنافية في المنطقة، ولما لذلك من أهمية كبرى للوصول الى القضاء العادل والعاجل.

## قائمة المصادر

## بعد القرآن الكريم

## أولاً: معاجم اللغة العربية

1. جمال الدين محمد بن مكرم منظور (العلامة). لسان العرب. ج 8. ط 1. دار صادر. بيروت. بدون تأريخ طبع.
2. جمال الدين محمد بن مكرم ابن منظور (العلامة). لسان العرب. ج 10. ط 1. مطابع كوستا تسوماس. مصر. بدون سنة طبع.
3. الذهبي. سير أعلام النبلاء. ج 17. ط 3. مؤسسة الرسالة. 1405 هجري
4. محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي (الإمام). مختار الصحاح. دار الكتب العربي للطباعة والنشر. بيروت. 1981.
5. موريس نخلة (المحامي)، روجي البعلبكي، صلاح قطر (المحامي). القاموس الثلاثي قاموس قانوني موسوعي شامل ومفصل عربي- فرنسي- انكليزي. ط 1. منشورات الحلبي الحقوقية. بيروت- لبنان. 2002.

## ثانياً: المؤلفات القانونية

1. آدم وهيب الندوي. المرافعات المدنية. ط 3. المكتبة القانونية. بغداد. 2011.
2. أحمد أبو الوفا. نظرية الدفوع في قانون المرافعات. ط 5. منشأة المعارف. الإسكندرية. 1977.
3. أحمد حكيم عزوي. التدخل في الدعوى دراسة مقارنة. دار الجامعة الجديدة. الإسكندرية. 2020.
4. أحمد سمير محمد الصوفي. الطعن بالإستئناف في الأحكام القضائية المدنية دراسة مقارنة. دار الكتب القانونية. مصر. 2012.
5. أحمد هندي. مبدأ التقاضي على درجتين حدوده وتطبيقاته في القانون المصري والفرنسي. مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية. الإسكندرية- مصر. 1992.
6. أمجد هيك. الطعن بالإستئناف. ط 1. شركة ناس للطباعة. القاهرة- مصر. 2011.
7. أنور طلبية. الطعن بالإستئناف وإلتماس إعادة النظر. دار المطبوعات الجامعية. أسكندرية. 1987.
8. رحيم حسن العكلي. الطعن في الأحكام المدنية بالإستئناف معززة بقرارات محكمة التمييز الاتحادية ومحكمة تمييز إقليم كردستان. ط 1. مكتبة هولير القانونية. أربيل. 2022.
9. سعدون ناجي القشطيني. شرح أحكام المرافعات دراسة تحليلية في شرح قانون المرافعات المدنية العراقي. ج 1. ط 1. مطبعة المعارف. بغداد. 1972.
10. صهيب صالح خضر العبيدي. مدى قابلية الأحكام الطعن بالإستئناف دراسة مقارنة. كلية الحقوق جامعة الإسكندرية. دار الجامعة الجديدة. الإسكندرية. 2019.
11. ضياء شيت خطاب. بحوث ودراسات في قانون المرافعات المدنية العراقي رقم 83 لسنة 1969. معهد البحوث والدراسات العربية. 1970.
12. طالب فارس السورجي. الطعن بالإستئناف في الأحكام القضائية معززة بالقرارات التمييزية. ط 1. مكتبة هولير القانونية للطباعة والنشر. العراق- أربيل. 2021.
13. عباس العبودي. شرح أحكام قانون المرافعات المدنية دراسة مقارنة ومعززة بالتطبيقات القضائية. ط 1. مكتبة السنهوري. لبنان- بيروت. 2016.
14. عبدالرزاق عبدالوهاب. الطعن في الأحكام بالتمييز في قانون المرافعات المدنية. دار الحكمة للطباعة والنشر. جامعة بغداد. 1991.
15. عز الدين الدناصوري و د. عبدالحميد الشورابي. طرق الطعن في الأحكام المدنية في ضوء الفقه والقضاء. ج 1. دار الكتب والدراسات العربية. 2020.
16. عبدالرحمن العلام. شرح قانون المرافعات المدنية رقم 83 لسنة 1969. ج 3. ط 1. مطبعة بابل- بغداد. 1977.
17. عثمان التكروري. الكافي في شرح قانون أصول المحاكمات المدنية والتجارية. ط 4. المكتبة الأكاديمية. فلسطين. 2019.
18. عصمت عبدالمجيد بكر. شرح أحكام قانون المرافعات المدنية في ضوء براء الفقه وأحكام القضاء. دار السنهوري. بغداد. 2019.
19. علي عبدالحميد تركي. نطاق القضية في الإستئناف دراسة تحليلية مقارنة. ط 2. دار النهضة العربية. القاهرة. 2009.
20. فوزي كاظم المياحي. الخصومة القضائية أمام الإستئناف في قانون المرافعات المدنية. مكتبة صباح. بغداد. 2011.
21. لفته هامل العجيلي. طرق الطعن في الأحكام المدنية في ضوء آراء الفقه وأحكام القضاء. مكتبة السنهوري. لبنان- بيروت. 2018.

22. لفته هامل العجيلي. الطعن بالإستئناف في قانون المرافعات المدنية وتطبيقاته القضائية. ط1. منشورات الحلبي الحقوقية. بيروت-لبنان. 2013.
23. محمد أحمد عابدين. الدعوى المدنية في مرحلتها الابتدائية والإستئنافية. منشأة المعارف. الأسكندرية. 1994.
24. محمد احمد عابدين. خصومة الإستئناف أمام محكمة المدنية. مطبعة الأطلس. القاهرة. 1987.
25. نبيل اسماعيل عمر. الوسيط في الطعن بالإستئناف في المواد المدنية والتجارية. دار الجامعة الجديدة. الأسكندرية. 2015.

### ثالثاً: الأطاريح والرسائل والبحوث الجامعية

1. أسكندر بشارة اسكندر سلامة. الأثر الناقل للإستئناف دراسة مقارنة. رسالة ماجستير كلية حقوق والإدارة العامة. جامعة بيرزيت. فلسطين. 2015. (غير منشور).
2. عبدالله أكبر داود أكبر. إستئناف الأحكام القضائية في الشريعة الإسلامية دراسة مقارنة بالقانون الوضعي. رسالة ماجستير الى كلية العلوم الإسلامية قسم قضاء والسياسة الشرعية. جامعة المدنية العالمية عام 2013 (غير منشور).
3. عبدالحليم محمد عبدالحليم عنانيه. التقاضي على درجة واحدة أمام محكمة الإستئناف دراسة مقارنة. أطروحة دكتوراه الى كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة بيروت العربية. عام 2016. (غير منشور).
4. عماد حسن سلمان، نور ماجد محمد هليل. أحكام إستئناف العدة في الفقه والقانون. مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الإجتماعية. ع 34. تأريخ النشر 2019/7/1.
5. هدى عبدالحמיד عبدالقوي. إستئناف الأحكام القضائية في نظام المرافعات الشرعية السعودي والمصري دراسة مقارنة بالفقه الإسلامي. المجلة العربية للنشر العلمي. العدد العشرون. 2020.
6. مجلة العدالة. مجلة فصلية تصدرها وزارة العدل في جمهورية العراق. عدد 2. 2001.

### رابعاً: القرارات غير المنشورة

- 1- قرار محكمة التمييز الإتحادية رقم 522/ الهيئة الإستئنافية العقار / 2005 في 26/4/2005.
- 2- قرار محكمة التمييز الإتحادية عدد 128/61/ إستئنافية منقول/ 2007 في 29/4/2007.
- 3- قرار رقم 316/ الهيئة الإستئنافية منقول/ 2011 في 10/3/2011.

### خامساً: القرارات المنشورة على صفحات الإنترنت:

- قرار محكمة إستئناف بابل الإتحادية بصفتها الأصلية رقم 550/ هيئة أولى/ 2010 في 28/6/2010 سحب من موقع محكمة التمييز العراقية (<http://iraqa.iq>).

### سادساً: التشريعات الوطنية وغير الوطنية

1. قانون المرافعات المدنية العراقي الحالي رقم (83) لسنة (1969) المعدل.
2. قانون رقم (10) لسنة (2016) قانون تعديل قانون المرافعات المدنية العراقي رقم (83) لسنة (1969) المعدل.
3. قانون التجارة العراقي الملغي رقم (49) لسنة (1970).
4. قانون التنفيذ العراقي رقم (45) لسنة (1980).
5. قانون الرسوم العدلية رقم (114) لسنة (1981).
6. قانون الشركات العراقي رقم (21) لسنة (1997).
7. قانون المرافعات المدنية والتجارية المصري رقم (13) لسنة (1968) المعدل.
8. قانون الإجراءات المدنية لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (11) لسنة (1992) المعدل.
9. قانون الإجراءات المدنية الفرنسي الجديد رقم (1123) لسنة (1975) المعدل.

### سابعاً: التشريعات الأجنبية

1. قانون الإجراءات المدنية الفرنسي الجديد رقم (1123) لسنة (1975) باللغة الإنكليزية.
2. قانون الإجراءات المدنية الفرنسي الجديد رقم (1123) لسنة (1975) باللغة الفارسية.